

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة 1512

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء 30 تموز/يوليه 2019، الساعة 10/10

الرئيس: السيد دوونغ تشي دونغ..... (فييت نام)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-01404(A)



* 2 0 0 1 4 0 4 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة 1512 لمؤتمر نزع السلاح.

حضرات المندوبين الموقرين، السيدات والسادة، أود أن أعرب عن سعادتي البالغة لرؤيتكم مرة أخرى في بداية الجزء الثالث من دورة عام 2019. وآمل أن تشعروا بتجدد النشاط بعد العطلة الصيفية وأن تكونوا على استعداد لمواصلة عملنا الهام من خلال المناقشات المواضيعية وتبادل الآراء بشأن مشروع المقرر المتعلق ببرنامج العمل.

وستُكرس الجلسة العامة اليوم للمناقشة المواضيعية المتعلقة بالبند 1 من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح - وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي. وكما أُعلن في السابق، فإننا سنستمع إلى كلمة للدكتور لاسينا زيربو، الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. كما سنستمع إلى السفير أليار عزيز، الممثل الدائم لسري لانكا، والسيد روبرت مولر، نائب الممثل الدائم للنمسا. وبعد كلمات المحاورين، أعزم أن أفسح مجال النقاش للمواضيع الجوهرية لجلسة اليوم. وبمجرد انتهاء نقاشنا، سأفسح المجال لأي مسائل أخرى قد تود الوفود طرحها.

واسمحوا لي، أيها الزملاء الأعزاء، بتعليق الجلسة لفترة وجيزة للترحيب بالدكتور لاسينا زيربو، الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

عُلقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): حضرات المندوبين الموقرين، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تعازي القلبية لوفاة السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي كان يتسم بالتفاني والمهنية على نحو استثنائي - وهو الخبر الذي ربما بلغكم بالفعل من التقارير الإخبارية، وبصفة رسمية من مكتب الوكالة في جنيف. لقد عمل السيد أمانو بلا كلل لأكثر من عقد من الزمان من أجل تطوير الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها وكالة تخدم المجتمع العالمي ومن أجل الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية لصالح البشر حول العالم. وقد سلك مساراً دبلوماسياً طويلاً ومميزاً في خدمة عدم الانتشار، وسوف نتذكر جميعاً تفانيه والتزامه الراسخ بتعددية الأطراف في هذا المجال. ولكي نعرب عن خالص تعازينا للوكالة ولشعب اليابان ولأسرته عن هذه الخسارة الكبيرة، أود أن أدعو جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح إلى الوقوف دقيقة صمت حداداً على السيد يوكيا أمانو.

برجاء الوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بضيفنا، الدكتور لاسينا زيربو، الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولكن قبل ذلك، أود أيضاً أن أعطي الكلمة لممثلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جنيف، السيدة مينا سينجلي، للإدلاء ببيان موجز.

السيدة سينجلي (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس على إعطائي الكلمة. باسم الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أود أن أعرب عن الامتنان لك وللدول الأعضاء في المؤتمر على عبارات التعازي الحارة تكريماً لمديرتنا العام السيد يوكيا أمانو على مدى الأسبوع الماضي. شكراً لك ثانية سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب مرة أخرى عن ترحيبنا الحار بالأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأن أشكره على مخاطبة مؤتمر نزع السلاح. تفضل سيدي.

السيد زيربو (اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس وصديقي العزيز. شكراً لكم جميعاً على دعوتي لإلقاء كلمة أمام مؤتمر نزع السلاح.

السيد الرئيس، لقد وقفنا للتوّ دقيقة صمت حداداً على صديقنا وزميلنا العزيز، المدير العام يوكيا أمانو. وقد أرسلت بياناً باسم موظفي منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية منذ بضعة أيام. لقد كان أمانو زميلاً عزيزاً في فيينا، وكان مخلصاً بشدة لقضية الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وسوف نفتقده.

ونعرب عن تعازينا لموظفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأقول لكم جميعاً، إننا أسرة واحدة. فنحن هنا في مؤتمر نزع السلاح لكي نعمل معاً، ليس فقط من أجل الاستخدام السلمي للطاقة النووية، بل أيضاً من أجل قضية نبيلة هي: عدم الانتشار ونزع السلاح.

أنني أتوجه إليك بالشكر، سيدي الرئيس. فمن دواعي سروري أن أعود إلى جنيف، ولا سيما إلى مؤتمر نزع السلاح، الذي يمثل بالطبع المنتدى الذي تم التفاوض فيه على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. لقد مر ثلاثة وعشرون عاماً منذ إتمام تلك المفاوضات واعتماد الجمعية العامة للمعاهدة. وكل من في هذه القاعة يعلم أن الزمن قد تغير كثيراً الآن.

ودون السعي إلى التهوين من الصعوبات التي نواجهها جميعاً، أود أن أستفيد من وقتي هنا لإلقاء الضوء على بعض ما أحرز من تقدم حقيقي وللتطلع قدماً إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة الذي سيعقد العام القادم، بروح التطلع إلى ما يمكننا إنجازه دون الإفاضة في السلبية. وأنا متأكد من أننا متفوقون على وجود ما يكفي ويفيض من السلبية دون أن أضيف إليها.

واسمحوا لي بتقديم تحديث عن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فقد مر عام ونصف تقريباً منذ أن تحدثت آخر مرة أمام المؤتمر. وعلى مدى تلك الفترة، واصلنا في منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية العمل من أجل تحقيق عالمية المعاهدة. فزاد عدد الدول الموقعة دولة واحدة هي توفالو، والمصدقة دولتين هما تايلند وزمبابوي، ليصل عدد الدول التي وقعت على الاتفاقية إلى 184 دولة من بينها 168 صدقت عليها.

ولأسباب يسهل فهمها، فإن التركيز، فيما يتعلق بالانضمام إلى الاتفاقية، ينصب عموماً على حالة تصديق دول المرفق 2 عليها. لكن يتعين الاحتفاء بكل وبأي عضو جديد. ففي هذه الأيام التي تشهد شللاً مفترضاً فيما يتعلق بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، يعد ذلك تقدماً حقيقياً مستمراً، وعلينا جميعاً أن نعتز به.

وبالطبع فإننا نواصل عملنا فيما يتعلق بتدابير بناء الثقة والتثقيف والتواصل مع الدول المدرجة في المرفق 2 بهدف تهيئة بيئة من شأنها أن تفضي بهذه الدول إلى التوقيع و/أو التصديق على المعاهدة.

وإذ نضع في اعتبارنا هذا الأمر، فإن المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، المعروف أيضاً بمؤتمر المادة الرابعة عشرة، يُعقد كل سنتين من أجل تعزيز بدء نفاذ المعاهدة. وسيعقد هذا المؤتمر للمرة الحادية عشرة في نيويورك في 25 أيلول/سبتمبر وسيتيح للدول فرصة تجديد التزامها بالمعاهدة باعتبارها عنصراً رئيسياً من عناصر نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.

وفيما يتعلق بنظام التحقق الخاص بالمعاهدة، فإن من دواعي سروري الإفادة بأن نظام الرصد الدولي قد شارف على الاكتمال. وقد بلغ البناء التراكمي التدريجي للنظام مستوى من النضج والاستعداد والأهمية تم إثباته في مناسبات عديدة وظروف متنوعة. وقمنا بإنشاء أو اعتماد عدة محطات هامة جديدة لنظام الرصد الدولي على مدى عدة سنوات مضت. وتجدر الإشارة إلى اعتماد المحطة الصوتية المائية الأخيرة المتبقية في جزر كروزيه، فرنسا، وهو ما يمثل علامة بارزة رئيسية على إتمام نظام التحقق. واعتمدت خمس محطات في الصين: محطتان رئيسيتان لرصد الاهتزازات وثلاث محطات للنويدات المشعة.

وتشمل الإنجازات الإضافية اعتماد محطة للرصد دون السمعي ومحطة للنويدات المشعة في جزر غالاباغوس، إكوادور، فضلاً عن اعتماد محطات ولمعامل خاصة بالنويدات المشعة في الاتحاد الروسي وإثيوبيا والمملكة المتحدة وإيطاليا وفرنسا. ويعد إنشاء وبدء تشغيل مرفق نظام الرصد الدولي بشكل كبير نتيجة للمشاركة النشطة لزملائكم الممثلين الدائمين في فيينا، الذين يساعدوننا على تحقيق ذلك.

ويواصل مركز البيانات الدولي معالجة وتحليل البيانات المسجلة في محطات الرصد، حيث يتم تبادلها مع 1300 مؤسسة في 130 بلداً. وإلى جانب التقدم المطرد لنظام الرصد الدولي، يتواصل التطور في قدرات مركز البيانات الدولي، مما أدى إلى وجود عتبة كشف أفضل مما تصور الكثيرون أنه ممكن عندما تم التفاوض على المعاهدة. كما تواصل منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الإعداد لبدء النفاذ عن طريق تعزيز قدراتها على التفتيش الموقعي من خلال تطوير عناصر هذا التفتيش، وإجراء تدريبات ميدانية، وتقييم أنشطة التفتيش الموقعي.

وافتحنا الشهر الماضي مركزنا الدائم للدعم التكنولوجي والتدريب في سيبيرسدورف، النمسا. ويوفر المركز مكاناً حديثاً مخصص الغرض لجميع التكنولوجيات الخاصة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ولعمليات بناء القدرات والتدريب التي سنجرها في المستقبل لصالح المجتمع الدولي. ويشير ذلك إلى أن المعاهدة موجودة لتبقى وهي جزء من إرثنا الجماعي للأجيال القادمة.

وأنتقل الآن إلى المعاهدة وموضوع عدم الانتشار ونزع السلاح، فقد اقترنا كثيراً - منذ تحدثت إلى مؤتمر نزع السلاح - من موعد انعقاد مؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2020. وقد أجرنا ثلاثة اجتماعات للجنة التحضيرية، وللأسف، فإن اختلاف وجهات النظر بشأن قضايا رئيسية لم يُفض إلا إلى اتساع الفجوات بين الدول الأطراف. ولكن دعونا لا نكون قديرين. فنحن لم نخسر كل شيء. فقد أثبتت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، أنها مرنة بشكل مذهش في الماضي. كما أثبتت انفتاحها على عوامل التغير الإيجابي من الخارج، وهو ما تُعتبر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مثلاً رئيسياً عليه.

والرابط الجوهرى بين الصكين يستحق التذكير دوماً. فمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تتضمن في ديباجتها الإعراب عن العزم على تحقيق الوقف الأبدي لجميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية وعلى مواصلة المفاوضات لهذه الغاية.

وعلاوة على ذلك، فقد أدت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دوراً حاسماً في عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولطالماً شكلت مقياساً لعزم الدول الحائزة للأسلحة النووية على الوفاء بالتزاماتها في مجال نزع السلاح بموجب المادة السادسة. وكان إبرام معاهدة الحظر التجارب أحد القرارات الثلاثة الرئيسية التي أتاحت تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى في عام 1995، كما كان تعزيز معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أول الخطوات

العملية لنزع السلاح التي اتفقت عليها الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام 2000. وربما يبدو كلامي درامياً، ولكن بإمكاننا القول إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية "أنقذت" معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في أوقات اتسمت بتوتر بالغ في الماضي، ويمكنها القيام بذلك ثانية.

وفيما نمضي قدماً نحو مؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2020 وما بعده، يجب علينا أن نختتم بالحفاظ على سلامة ما لدينا من مؤسسات وصكوك وأن نعمل على بناء الثقة فيها وحولها. وذلك يعني الحفاظ على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتأمينها هي وكامل شبكة المسؤوليات المرتبطة بها، التي تشكل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية جزءاً لا يتجزأ منها.

وتعتبر النتيجة الناجحة لمؤتمر استعراض الاتفاقية هي النتيجة التي تعترف بما حققناه حتى الآن في إنشاء الهيكل الخاص بعدم الانتشار ونزع السلاح وتحافظ عليه من أجل المستقبل، وتقوم في الوقت نفسه بتهيئة حيز للحوار والحركة بشأن القضايا ذات الأولوية القصوى وتلك التي يمكن تأجيلها كذلك.

ويعد بناء الثقة والمصداقية أمراً رئيسياً. وعلى الرغم من الرغبة في التركيز على تراجع العلاقات، هناك أمور إيجابية يمكن أن تمنحنا الأمل. فالمبادرات والآليات - على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف - التي تشجع على إجراء مناقشات بشأن القضايا النووية يتعين أن تكون موضع ترحيب.

وفي هذا الصدد، فإن ما شهدته جنيف مؤخراً من استئناف للمحادثات بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي يعد خطوة هامة. ومن المشجع أيضاً أن اللقاء بين رئيسي الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في نهاية حزيران/يونيه يعني أنه لا يزال من الممكن إحراز تقدم في شبه الجزيرة الكورية. وفي آخر مرة تحدثت فيها أمام مؤتمر نزع السلاح، كان هناك أمل غامض في إمكانية إجراء حوار بين الشمال والجنوب في أعقاب دورة الألعاب الأولمبية الشتوية، ولكن دون أي إجماع بالخطوات العملاقة التي حدثت بعد ذلك. وهذا يبين أن الأمور يمكن أن تتغير بسرعة وأننا بحاجة إلى الاستعداد لجميع الاحتمالات.

وكما ذكرت في السابق، فإن منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مستعدة - في إطار ولايتها وبموافقة دولها الأعضاء - للإسهام بما لديها من خبرات وتكنولوجيات وأصول للرصد في أي عملية متعددة الأطراف تهدف إلى التأكد من إغلاق موقع بونغوي - ري للتجارب النووية. ويمكن أن يتم ذلك بأي شكل مقبول للأطراف - مثلاً بمشاركة خبراء في إطار فريق متعدد الجنسيات.

وفي الوقت نفسه، يمكن لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تساعد على بناء الثقة بين الأطراف. وفي حال التوصل إلى اتفاق بشأن نزع السلاح النووي بشكل قابل للتحقق منه، يمكن إدراج حظر على التجارب النووية كخطوة مؤقتة ريثما تقوم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتصديق. ويمكن بشكل صريح دعوة منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ونظام التحقق التابع لها للتحقق من هذا الجانب من اتفاق ما.

وحتى إذا كان التوقيع و/أو التصديق بعيد المنال بالنسبة لكوريا الشمالية في هذه المرحلة، يظل بإمكانها النظر في أن تصبح مراقباً في منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، مثلما فعلت باكستان وكوبا. ويمكنها بذلك أن تتعرف على قدرات التحقق التقني المتعلقة بالمعاهدة وأن تستفيد من الميزات الثانوية، بما في ذلك استخدام بيانات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عن الوقاية من الكوارث والتخفيف من آثارها. وبالطبع سيتعين أن توافق لجنتنا التحضيرية على كل ذلك.

السيد الرئيس، حضرات المندوبين الموقرين، إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تشكل تدبيراً عملياً وفعالاً لعدم الانتشار النووي ولبنة ضرورية لبناء عالم خال من الأسلحة النووية. وما من شك في أن تحقيق تقدم في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من شأنه أن يترك أثراً إيجابياً على سير عمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأن يساعد على تجاوز تحديات أخرى كذلك.

إن العالم يستفيد بالفعل من قيمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في إطار القاعدة العالمية القائمة بحكم الواقع ضد إجراء التجارب النووية. إلا أنه بدون اتخاذ إجراءات حازمة وعاجلة، تظل هذه المزايا مهددة.

وبصفتكم ممثلين ومندوبين لدى مؤتمر نزع السلاح، فإن قيادتكم يمكن أن تحدث فرقاً في هذا الخصوص. وفيما نستعد لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2020، علينا ألا نستسلم لليأس، بل أن نقدر - ونستكمل - البناء الذي شيدناه بمثابة بالغة. شكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الدكتور لاسينا زيربو على بيانه. وأود الآن أن أرحب بالسفير أليار عزيز، الممثل الدائم لسري لانكا. تفضل سيدي.

السيد عزيز (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. وصباح الخير لجميع زملائي الموجودين في القاعة. في البداية، أود أن أشكركم على دعوتي لإلقاء كلمة في حلقة النقاش المتعلقة بنزع السلاح النووي اليوم. ويجب أن أشير هنا إلى أنه كلما زادت رغبتني في الابتعاد، زاد جذبكم لي من أجل المشاركة.

واسمحوا لي بالانضمام إليكم وإلى زميلي الموقر وصديقي، الدكتور لاسينا زيربو، في الإعراب عن مشاعر الحزن التي تنتابنا إزاء وفاة يوكيا أمانو قبل الأوان. فقد حظيت في واقع الأمر بشرف الجلوس بجواره والاستفادة من إرشاداته أثناء رئاستي للمؤتمر العام التاسع والخمسين للوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا عام 2014.

واسمحوا لي أيضاً أن أرحب ترحيباً حاراً بالدكتور زيربو، الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي جاء إلى جنيف لإلقاء كلمة أمام المؤتمر. لقد كان خطاباً رائعاً، وأنا على يقين بأنه يتضمن الكثير من الأفكار والآفاق لنستوعبها وتندبرها ونحن نمضي قدماً إلى الأمام. وإنه لمن دواعي الشرف والسرور أن أستمع إليك. وآمل بالطبع أن تسنح الفرصة في سياق هذه المناقشة لكي تشارك بقدر أكبر.

السيد الرئيس، لا تزال مسألة نزع السلاح النووي أكثر المواضيع الأمنية تعقيداً وحساسية في النظام الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية. ومن المذهل أنها ظلت بعدها لعقود حتى الآن قادرة على الانسياب في دوامة القلق الدولي العام بتغيرات طفيفة.

إنه لدرس كاشف تعلمته البشرية بشكل مؤلم على مر القرون، فبينما يشكل تكديس السلاح سمة تتجلى عندما يواجه البشر تهديدات حقيقية أو متصورة، يعتبر نزع السلاح عملية معقدة وممتدة. فبمجرد أن تكون الأسلحة جاهزة، تميل الطبيعة البشرية إلى استخدامها، ليس فقط من أجل ضمان الأمان، الذي يمثل المبرر المنطقي المباشر لحيازتها أو إنتاجها في المقام الأول، بل أيضاً من أجل السعي - في كثير من الأحيان - إلى تحقيق التفوق على الآخرين الذين يعتبرون خصوماً أو منافسين.

وفي العالم الحاضر، الذي تحركه الاستخبارات بأساليب عديدة، بمشاركة عدة قوى أخرى كذلك، من الصعوبة بمكان الدفع بأن جميع التهديدات التي تلوح في الأفق تكون دائماً حقيقية أو

متصورة بشكل عادي. وبعبارة أخرى، يمكن القول إن بعضها ربما يكون حتى من نتاج "تصور مستحث" أو "تصور معزز".

إن الدعوة إلى نزع السلاح النووي أو القضاء على الأسلحة النووية، كما نعرف جيداً، هي دعوة قائمة منذ الهجمات على هيروشيما وناجازاكي في عام 1945. وشهدت السنوات التي تلت ذلك، من خلال جدلية تطويرية، ظهور بضعة مفاهيم ومذاهب تتعلق باستعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، فضلاً عن استعمال الطاقة والتكنولوجيا النوويتين. وتنوعت المفاهيم والمذاهب بمرور السنين، استناداً إلى المجموعة المحددة من المصالح الاستراتيجية التي سعت لتحقيقها فرادى الدول الحائزة للأسلحة النووية، وكذلك إلى القوة النسبية والحيز الجيوسياسي النسبي لمن سعت إلى تحييده من الدول الأخرى. وكطالبة في مجال العلاقات الدولية، نعلم أن هناك ظروفاً خلال فترة الحرب الباردة هددت فيها دول حائزة للأسلحة النووية بعضها باستعمال هذه الأسلحة.

ومع ذلك، فإن الحرب الباردة، رغم إسهامها غير المباشر في تحقيق توازن استراتيجي للقوى في المشهد العالمي، أنشأت واقعاً يتمثل في أن الدول الحائزة للأسلحة النووية امتنعت بوجه عام عن استعمال هذه الأسلحة فعلاً ضد بعضها البعض. وفي أوقات معينة أثناء الحرب الباردة كادت فيها المواجهة النووية أن تصبح ممكنة، لعبت الدبلوماسية - بأوجه الإقناع المختلفة التي تمارس من خلالها - دوراً حاسماً في المساعدة على نزع فتيل التوترات، بما جعل الدول تدرك عدم جدوى حرب يفجرها أو يقرها استعمال الأسلحة النووية.

ومع إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية كمنظمة مستقلة في عام 1957، انتقل الاهتمام والتركيز إلى استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وكان هناك اعتراف بالحاجة إلى الطاقة والتكنولوجيا النوويتين للأغراض غير العسكرية. وللأسف، كما شهدنا بعد ذلك، حمل هذا المفهوم أوجه الجدل المتصلة عادة باستعمال الأسلحة النووية. ورغم ذلك، ظلت هناك حاجة إلى قدر كبير من التفاهم والثقة بين الدول من أجل التحرك على مسار استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، حتى لا يتم تحويل نفس المصادر أو الموارد أو التكنولوجيا المخصصة للأغراض السلمية إلى تطوير أسلحة نووية.

السيد الرئيس، كان هذا هو السياق الذي بدأت منه المفاوضات، بحلول عام 1965، في الوصول إلى معاهدة تتناول مختلف الأوجه المتعلقة بتحديد الأسلحة النووية، وهي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومع ذلك، فقد جرت المفاوضات بشأن هذه الاتفاقية في مشهد أمني استراتيجي حددت فيه مصالح بعض الدول الطريقة التي تطورت بها المعاهدة.

ودخلت المعاهدة حيز النفاذ في عام 1970، وطُرحت مسألة تجديدها في عام 1995، عندما رأس مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها دبلوماسي سريلانكي بارز، هو السفير جايناثا دانابالا.

وفي غضون ذلك، في الفترة ما بين عامي 1965 و1990، شهد العالم توقيع معاهدات لتحديد الأسلحة بين القوى العظمى. وظلت معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ومعاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت 1) (START I) ومعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى من بين الاتفاقات الرئيسية التي عملت بشكل عام على مراقبة الأسلحة النووية، لتوفر بذلك قدراً من الزخم لمبادرات تحديد الأسلحة النووية.

وكما نعلم جميعاً، فإن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وعدم الانتشار النووي، ونزع السلاح النووي، هي الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما أنها جزء لا يتجزأ من الجهود العالمية لتعزيز السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، فقد تم التفاوض على المعاهدة في سياق

معين للقوة الاستراتيجية، ومن ثم أدى تنفيذها إلى درجات متفاوتة من امتثال الدول الأطراف، وقررت بوضع دول أن تبقى خارج المعاهدة.

وكحال جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فإن الدول التي قررت البقاء خارج المعاهدة كانت مدركة لضرورات أخرى تتعلق بالسلم والأمن الدوليين، حتى مع بقائها خارج المعاهدة، وذلك في إطار التزاماتها العامة النابعة من الأحكام المحددة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

ومن المعروف أن المعاهدة، حسبما تم التفاوض عليها وإبرامها، قد سمحت للدول الحائزة للأسلحة النووية بالاحتفاظ بترساناتها النووية بينما جعلت من عدم انتشار الأسلحة النووية أمراً إلزامياً. كما وفرت مساراً لنزع السلاح النووي في نهاية المطاف، وذلك في المادة السادسة. ومع ذلك، فإن حالة عدم تكافؤ الفرص التي نشأت عن تنفيذ المعاهدة، وهو ما يرجع جزئياً كذلك إلى هيكلها ذاته، واستعمالها أو إساءة استعمالها من قبل الأطراف، فضلاً عن النهج التي اتبعتها الدول التي اختارت البقاء خارج المعاهدة، كل ذلك أدى إلى طرح تساؤلات عديدة.

وهناك شاغل هام ناشئ عن الطابع غير المتكافئ لأحكام المعاهدة يتعلق كذلك باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وهو ما تعتبره معظم الدول، وخاصة الدول المتقدمة، حقها السيادي. ولا تزال القيود العملية الموضوعة في طريق الاستخدام في الأغراض السلمية تحرم البلدان النامية من فرص أعمال هذا الحق بشكل فعال.

ومع ذلك، بُذلت جهود لضمان الاستخدام في الأغراض السلمية من خلال استحداث سلسلة من التدابير، وخاصة تلك المتعلقة بالضمانات والسلامة والأمن. ولكن يجب التسليم بأن طريق الاستخدام في الأغراض السلمية لم يكن ممهداً أبداً وأن هذه المسألة مطروحة للنقاش شامل. ويُشار إلى ذلك في هذه المناقشة التي تتناول اليوم نزع السلاح النووي بسبب ارتباط هذا الموضوع بمناقشة الركيزتين الأخيرتين وهما عدم الانتشار ونزع السلاح.

السيد الرئيس، لقد كان عدم الانتشار النووي في حد ذاته مفهوماً واضحاً عندما كان موضع تفكير وقت التفاوض على الاتفاقية. ومع ذلك، فإن المعاهدات، مثل الدساتير، تنفذها البلدان والناس، وفي أغلب الأحيان تكون هناك ميول ودوافع لكسب حيز وسبق استراتيجيين باستخدام الأدوات التي يعتبرونها بالغة الأهمية للبقاء والتقدم.

وبالتالي، سقط عدم الانتشار كذلك ضحية لواقع تنافس القوى الاستراتيجية من البداية. ومع ذلك، فإن إدراك الدول الحائزة للأسلحة النووية أن اختيارها استعمال هذه الأسلحة ضد بعضها البعض سيسفر عن سيناريو ذي آثار كارثية على الصعيدين الإنساني والإيكولوجي من خلال ما يعرف بالتدمير المتبادل الأكيد، يردع تلك الدول عن الاستعمال المتبادل للأسلحة النووية. ومن حيث الجوهر، يعد مفهوم "عدم المبادأة بالاستعمال"، مع كل القيود المكرسة في العقائد العسكرية للدول الحائزة للأسلحة النووية، نتاج هذا الإدراك الحذر.

السيد الرئيس، عندما ناقش الآثار الإنسانية سيتحتم توجيه التركيز إلى الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في عام 1996، التي أعرب فيها الخبير القانوني السريلانكي المعروف، سي. جي. ويرامانثري، الذي كان قاضياً بالمحكمة ونائباً لرئيسها، عن رأي مفاده أن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها يتعارض مع القانون الدولي ومع الأسس ذاتها التي يقوم عليها ذلك النظام.

إن أهمية مفهوم "عدم المبادأة بالاستعمال"، وإدراك عدم جدوى الاستعمال المتبادل للأسلحة النووية من قبل الدول الحائزة لها، والأهمية القصوى لتجنب سباق تسلح نووي، كل ذلك أدى على

مدى السنين إلى وجود ترتيبات وتفاهات داخل الأقاليم في بعض أجزاء من العالم - مع بضعة استثناءات واضحة بالطبع - بشأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية.

ومهما يكن الترحيب بهذا التطور، تجدر الإشارة إلى أنه بعد نهاية الحرب الباردة، نقلت القوى الجديدة التي ظهرت في المشهد الأمني الدولي ما كان موجوداً بالأساس كتوازن استراتيجي بين القوى العظمى خلال فترة الحرب الباردة إلى مستوى جديد من تنافس القوى في سياقات إقليمية ودون إقليمية معينة.

وهذا يفسر جزئياً الاستثناءات الواضحة لمفهوم "المناطق الخالية من الأسلحة النووية". وتجدر الإشارة في هذه النقطة إلى أن قرار العمل على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يشكل جزءاً لا يتجزأ من الحزمة التي تم التوافق عليها واعتمدها مؤتمر عام 1995 لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديداتها.

وبينما تفاوتت درجات التقدم فيما يتعلق بموضوعي الاستخدام في الأغراض السلمية وعدم الانتشار، بما ضمن عدم اندلاع حرب نووية منذ عام 1945، فإن نداء إنسانياً هاماً يتمثل في نزع السلاح النووي يظل مع ذلك غير متحقق بشكل كامل. ولا تزال قوة النداء في ازدياد، رغم بعض التقدم الذي أحرز حتى منتصف التسعينات، ثم في عام 2017، عندما اعتُمدت معاهدة حظر الأسلحة النووية.

وليس من المغالاة التأكيد على أهمية إبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات فعالة بعدم استعمال تلك الأسلحة أو التهديد باستعمالها ضدها.

السيد الرئيس، إن خلفية الموضوع وما تلاها من تطورات، بما أدى إلى إنشاء مؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح، هي أمور معروفة تماماً. فقد عمل المؤتمر منذ إقراره، في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح في عام 1978، عبر عملية طويلة وممتدة من أجل تحقيق تقدم في التفاوض على المعاهدات المتعلقة بنزع السلاح.

ومع ذلك، فقد لوحظت النجاحات غالباً في مجالات نزع السلاح المتعلقة بالأسلحة التقليدية، بما في ذلك اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وفي الماضي، حدث اختراق هام في مجال نزع السلاح النووي تمثل في إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي تم التفاوض عليها في المؤتمر واعتمدها الجمعية العامة بوضع الصيغة النهائية للنص في عام 1996.

وكانت تلك هي مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة، وفي التسعينات، وإذا حلت النزاعات الداخلية المسلحة محل النزاعات الدولية بشكل متزايد، كانت الأجواء الدولية السائدة تميل إلى التحرك نحو استحداث مبادرات تعالج مختلف أوجه الخطاب المتعلق بنزع السلاح.

السيد الرئيس، إن أول مثال يعبر عن الالتزام بإحراز تقدم والرغبة الشديدة في ذلك ظهر في خطة المجتمع الدولي لنزع السلاح في عام 1994 وما بعده، وهو منشور يضم بيانات الأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد بطرس بطرس غالي. فقد ضم مكونين هامين هما: (1) كلمة الأمين العام أمام المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح في 12 كانون الثاني/يناير 1994، و(2) رسالة الأمين العام إلى مؤتمر نزع السلاح في 25 كانون الثاني/يناير 1994.

وفي واقع الأمر، فإن خطة نزع السلاح بصيغتها الواردة في هاتين الوثيقتين تتحدث عن التحديات الأمنية التي هيمنت على مشهد السلم والأمن الدوليين في أعقاب نهاية الحرب الباردة مباشرة، وحيث كانت الأمم المتحدة تشرع في عقد سلسلة من المؤتمرات الدولية الجديدة لاعتماد نتائج بشأن مواضيع عامة مثل المرأة والسكان وحقوق الإنسان والبيئة والتنمية الاجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى أن جميع هذه العمليات كانت تشير دائماً إلى السلم والأمن باعتبارهما من الشروط الأساسية والأولويات التي تسعى إليها الإنسانية من أجل تحقيق التقدم. ولكن من المثير للسخرية أن هذا الجانب من الصلة بين السلم والأمن من ناحية والتنمية والتقدم البشريين من ناحية أخرى، الذي ظهر بعد عقد من الزمن باسم الأمن البشري، لم يصل إلى حد توصيل النقاط ببعضها لاستكمال جزء أساسي من صورة الأمن الدولي، وهو نزع السلاح.

وعند مقارنة خطة الأمين العام لنزع السلاح في عام 1994 وخطة نزع السلاح التي أطلقها الأمين العام الحالي السيد أنطونيو غوتيريش في أيار/مايو عام 2018، يمكن للمرء أن يميز الفرق من ناحيتي نطاق وشدة التحديات التي اتسم بها مسار السلم والأمن في الفترة بين عامي 1994 و2018، وهي رحلة امتدت لربع قرن تقريباً.

إن الزخم الذي تحقق في المفاوضات التي شهدها المؤتمر وما تلا ذلك من وضع الصياغة النهائية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم ينعكس للأسف في مبادرات أخرى خلال الفجوة الزمنية التي بلغت حوالي 25 عاماً، حتى مع توسيع عضوية المؤتمر في عام 1995 بما جعله أكثر تمثيلاً من ذي قبل.

ومع فقدان ذلك الزخم وظهور بارامترات استراتيجية جديدة على الصعيد العالمي، وخاصة مع إعادة اصطفااف القوى منذ ذلك الحين، يتضح تقريباً أن المشهد الأمني الدولي قد أصبح مقيداً بشكل تدريجي، على الرغم من بعض النجاحات على الصُّعد الإقليمية، وخاصة من خلال إنشاء بضع مناطق خالية من الأسلحة النووية، وإبرام معاهدة حظر الأسلحة النووية كمثال على الصعيد الدولي من خارج المؤتمر.

ونشأت عدة شواغل فيما يتعلق بإمكانية تحقيق عدم انتشار الأسلحة النووية بشكل مستمر، ونزع السلاح النووي بشكل متوازن وشامل وتدرجي. وتشمل هذه الشواغل عدم انتشار الأسلحة النووية رأسياً وأفقياً، ومفهوم "عدم المبادأة بالاستعمال"، وتدابير بناء الثقة، والتحقق، والشفافية في مجال التسليح، ومعالجة الثغرة القانونية الناشئة عن المادة السادسة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والإعمال الفعلي لاستخدام الطاقة والتكنولوجيا النوويتين في الأغراض السلمية، وفعالية الضمانات النووية، ومسألة وضع المزيد من الضمانات مع تقدم التكنولوجيا، وخطوات متابعة النتائج التي تم التفاوض عليها لمؤتمرات استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لأعوام 1995 و2000 و2010 على وجه الخصوص، والمناطق الخالية من الأسلحة النووية أو المناطق الخالية من أسلحة الدمار الشامل، والحاجة إلى الحد من الأخطار النووية.

وهناك مجالات أخرى ذات أهمية مماثلة أو أكبر تشتمل على ضمانات الأمن السلبية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، والتحديات الجديدة والناشئة. وجدير بالذكر أن مسألة المواد الانشطارية يبدو أنها تقع في نقطة التقاء عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، أو أنها في صلب كليهما، حسب الكيفية التي تسير بها محاولات توضيح تفاصيل أو خصوصيات تلك المسألة.

ومن المهم في هذه النقطة إبراز الحاجة إلى التعجيل بالتفاوض على معاهدة غير تمييزية يمكن التحقق منها دولياً وبشكل فعال لحظر إنتاج المواد الانشطارية، وإبرام هذه المعاهدة.

وهناك جزء لا يتجزأ من الخطاب المتعلق بنزع السلاح النووي، يتعين الإشارة إليه باعتباره ذا أولوية هامة للإنسانية اليوم، وهو يمتد إلى مسألة تنفيذ الخطوات العملية الثلاث عشرة للجهود المنهجية والتدرجية لتنفيذ المادة السادسة من المعاهدة، على النحو المتفق عليه في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2000، وخطة العمل المؤلفة من أربع وستين نقطة، على النحو المتفق عليه في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2010. ومن بين الأولويات الأخرى دراسة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية كطريقة لاتخاذ إجراءات فعالة لحظر الأسلحة النووية وتحقيق نتيجة شاملة ومتوازنة من خلال عملية فعالة ومجدية للمشاورات في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2020، في السنة التي تحل فيها الذكرى السنوية الخمسين لدخول المعاهدة حيز النفاذ.

السيد الرئيس، ثمة حاجة إلى إبراز ثلاث نقاط هامة قبل المضي في اختتام هذا العرض اليوم، وأتوجه لك ولجميع الوفود بالشكر على صبركم.

أولاً، إن من المهم التشديد على الحاجة إلى الحفاظ على الهيكل القائم لنزع السلاح، الذي تم تطويره على مدى عقود. وهذا هو نداء الأمين العام للأمم المتحدة في خطته لنزع السلاح. فقد بُذلت في إنشاء هذا الهيكل جهود مضمّنة وموارد ضخمة من حيث التفاوض وإضفاء الطابع المؤسسي والتنفيذ. وينبغي عدم تركه للاختيار تحت أي ظرف من الظروف.

وثانياً، يتعين اتخاذ تدابير جديدة في إطار المؤتمر، بوصفه المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح، من أجل التوصل إلى برنامج عمل متوازن وشامل، والمضي قدماً لمعالجة المجالات الأخرى في جدول أعمال المؤتمر بشكل موضوعي. وينبغي تقدير الطابع المتشابك والمتربط لكل موضوع من مواضيع جدول الأعمال، ولكن يتعين أن يظل نزع السلاح النووي هو الهدف النهائي الذي ينبغي تحقيقه من خلال التفاوض والإنجاز عن طريق بذل جهود تدرجية وشاملة وشفافة.

وثالثاً، يلزم اتباع نهج جديد في دراسة الكيفية المثلى التي يمكن بها لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تكمل مثلث العملية الذي يصل بين التصديق والمرفق الثاني والأمانة التقنية المؤقتة؛ وأشير تحديداً، إن لم أكن مخطئاً، إلى أن أكثر من 90 في المائة من نظام الرصد الدولي موجود بالفعل.

وعلى الرغم من الآراء المتباينة التي تتشكل بقدر أكبر وفق الاعتبارات الاستراتيجية أو نسبة البaramترات الأمنية الإقليمية أو العالمية، تظل الحقيقة أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية - بالنسبة لمعظم البلدان - توفر رابطاً أساسياً بين عدم الانتشار ونزع السلاح. وتستحق اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأمينها التنفيذي تقديرنا الخالص للأساليب المبتكرة التي تُستخدم بها أحكام المعاهدة لإفادة الإنسانية في سياق المجالات الحيوية لولايتها.

إن مسألة عدم توفير المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لقاعدة قانونية صحيحة لكي تمضي الدول الأطراف قدماً نحو نزع السلاح النووي تمثل موضع قلق بالغ الأهمية للكثيرين. ولا شك في أن المادة السادسة تشكل سبيلاً أوسع نطاقاً لبلوغ هدف نزع السلاح. والقلق من وجود صلة بين السعي إلى نزع السلاح النووي والبيئة الأمنية النووية هو قلق مفهوم.

ومع ذلك، فإنه لا يمكن - على غرار نظام المرور في اتجاه واحد - الربط بين السعي إلى نزع السلاح النووي والحجة القائلة بعدم إمكانية تحقيقه بالسرعة المتوقعة بسبب البيئة الأمنية السائدة في فترة زمنية معينة. ومن المهم بناء الثقة، ليس بالضرورة من أجل ضمان بيئة سلمية، بل سعيًا إلى ضمان نزع السلاح الكامل والشامل الذي يتحقق من خلال نهج تدريجي خطوة بخطوة.

وفي هذا السياق، حتى مع اعتبار أن المادة السادسة تمثل ثغرة قانونية، فإن من الواضح أنه - بقدر ما تُبذل جهود لمعالجة الثغرة القانونية - يلزم استمرار العناصر الأخرى للمادة السادسة التي تندرج ضمن المجال الأخلاقي في إرشاد الدول نحو توطيد الإرادة والالتزام السياسيين من خلال المشاركة المتواصلة والبناء.

وبمعزل عما سبق، يُشار إلى وجود نقطتين هامتين أخريين لا تحصلان عادة على زخم كبير خلال المداولات بشأن الشواغل المتعلقة بنزع السلاح. وقد أبرزت سري لانكا، على سبيل المثال، هاتين النقطتين باستمرار بهدف ضمان إيلائهما اهتماماً وثيقاً والإشارة إلى أهميتهما البالغة في تحديد مسار الجهود العالمية لنزع السلاح بوجه عام ونزع السلاح النووي بوجه خاص.

أولاً، إن الحاجة إلى التثقيف والتدريب في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار، من أجل المساعدة على معالجة الجوانب الموضوعية بما يشمل المسائل الجديدة والناشئة، أصبحت أكثر إلحاحاً اليوم. فنقص فرص التدريب أو غيره من أشكال المعرفة من شأنه فقط استمرار المأزق الراهن.

وثانياً، من الضروري ضمان الإدماج الكامل للمنظور الجنساني في خطاب نزع السلاح وعدم الانتشار. وحتى مع اتباع المنطق الذي تطرحه بعض الدول من وجود ارتباط بين نزع السلاح النووي والبيئة الأمنية الدولية، فإن دور العامل الجنساني لا يزال بالغ الأهمية للإسهام في تلك البيئة وكذلك لتعريفها من ناحية المفهوم الشامل للأمن البشري.

وفيما يتعلق بالتدريب، نلاحظ مع التقدير المبادرة التي اتخذها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح للبدء في برنامج تعريفى للدبلوماسيين الشباب والذين وصلوا حديثاً إلى جنيف بشأن المجالات الرئيسية المتعلقة بنزع السلاح. ونحث جميع الجهات المعنية، بما فيها الدول الأعضاء، على تعزيز عملها في هذين المجالين اللذين يتسمان بأهمية بالغة لتمكين الأجيال الشابة في مجال نزع السلاح، وخاصة في العالم النامي، وعلى المساعدة في دفع المفاوضات المستتيرة تماماً وجيدة التمثيل والتي تركز على النتائج في القضايا ذات الأهمية القصوى عندما تسنح الفرصة أو عندما تقتضي الضرورة. وأرجو أن تسنح هذه الفرصة قريباً.

السيد الرئيس، مع ازدياد تقييد المشهد الأمني في معظم المناطق وكذلك على الصعيد العالمي، كما أُشير سابقاً، فإن هناك أهمية وإلحاحاً أكبر من أي وقت مضى ليتخذ المؤتمر جميع التدابير الممكنة لاستئناف المناقشات بشأن المسائل الموضوعية، وفي مقدمتها نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. شكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السفير عزيز على بيانه. وأود الآن أن أعطي الكلمة للسيد روبرت مولر، نائب الممثل الدائم للنمسا لدى مؤتمر نزع السلاح.

السيد مولر (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، حضرات المندوبين الموقرين - مع الترحيب الحار بضيفنا الخاص القادم من فيينا اليوم - إن عدم انتشار الأسلحة النووية وإحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي يمثلان أهمية بالغة للسلم والأمن الدوليين. وهناك ارتباط وثيق بين نظامي عدم الانتشار ونزع السلاح من خلال معاهدات متكاملة ويعزز بعضها بعضاً، بما في ذلك اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف وإقليمية ودولية.

ويضطلع مؤتمر نزع السلاح بولاية فريدة ودور بالغ الأهمية في هذا السياق. وتركيز اليوم المنصب على البند 1 من جدول الأعمال - وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي - يأتي في وقت مناسب. ويسرني أن أخاطب المؤتمر كمحاور في حلقة النقاش.

في عام 1978 - ولم يكن بعض مندوبينا الموقعين قد وُلد بعد - أبرزت دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح الأهمية المحورية للحاجة إلى إحراز تقدم نحو نزع السلاح النووي والإزالة الكاملة للأسلحة النووية: "إن الأسلحة النووية تشكل أكبر خطر على البشرية وعلى بقاء الحضارة. ومن الضروري وقف سباق التسلح النووي بكافة جوانبه وعكس مساره من أجل تجنب خطر اندلاع حرب تُستخدم فيها الأسلحة النووية. والهدف النهائي في هذا السياق هو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية".

وهذا المنطق يبين بوضوح السبب الذي يجعل من وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي كذلك أبرز بند في جدول أعمال هذه الهيئة. وعلى غرار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح تقرر بالدمار الذي ستسببه الأسلحة النووية. ويتمثل الأساس المنطقي وراء جهود نزع السلاح على الصعيد الدولي في منع العواقب الإنسانية الكارثية لوقوع انفجار نووي - سواء كان متعمداً أو عرضياً أو نتيجة خطأ في التقدير. ومن المعروف أن عدد الرؤوس الحربية النووية قد تقلص بشكل كبير منذ ذروة الحرب الباردة. ومع ذلك، ووفقاً لمعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، هناك اليوم ما يقدر بنحو 13 800 رأس حربي لا تزال صالحة للاستخدام. ومعظم هذه الرؤوس الحربية لديها قوة تدميرية أكبر بكثير من تلك التي شهدتها العالم في هيروشيما وناجازاكي. وبالمثل، فإن أنظمة الإيصال قد أصبحت معقدة أكثر فأكثر. وما يجعل التقدم في مجال نزع السلاح النووي أكثر إلحاحاً هو التبعات الإنسانية الكارثية التي تنتج عن حدوث انفجار نووي لا يمكن احتواؤه بأي حدود ولا توجد أي قدرة على مواجهته.

إن حلقة نقاش اليوم تتيح لنا فرصة لتقييم مساهمة المؤتمر في تحقيق هدفه الرئيسي وهو نزع السلاح النووي، كما تتيح لنا في جلسة اليوم، وهو ما قد يعد أكثر أهمية، فرصة لمحاولة دراسة القواسم المشتركة التي يمكن أن تساعد على تمهيد الطريق أمام إعادة المؤتمر للعمل وبدء المفاوضات مرة أخرى.

السيد الرئيس، منذ انعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، كانت المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هي أبرز نجاح تحقق في إطار المسألة الرئيسية لعمل المؤتمر المتمثلة في نزع السلاح النووي. وتعد هذه المعاهدة الصك الرئيسي في الهيكل العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، ولكن بعد أكثر من عقدين من الزمان على اختتام المفاوضات، فإنها لم تدخل بعد حيز النفاذ. وتشكل عالمية الاتفاقية، واتخاذ من تبقى من الدول المدرجة في المرفق 2 إجراءات بوجه خاص للتوقيع والتصديق على المعاهدة دون مزيد من التأخير، أهمية بالغة لتحقيق تقدم في جهود عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي.

وأود اغتنام هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا لبلجيكا والعراق على جهودهما بوصفهما منسقي المادة الرابعة عشرة ولتهنئة الجزائر وألمانيا على تسميتهما رئيسين للمؤتمر المقبل المعني بالمادة الرابعة عشرة.

السيد الرئيس، أسمح لي أن أشكر الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الدكتور لاسينا زيربو، على حضوره من فيينا وإلقاء كلمة أمام المؤتمر اليوم. فقد أبرز على نحو يتسم بالأهمية مساهمة اللجنة التحضيرية ونظام الرصد الدولي في التحقق من القاعدة العالمية المناهضة للتجارب ودعم هذه القاعدة وتعزيزها. فالقدرات التقنية لدى اللجنة التحضيرية تعزز التحقق من عدم الانتشار النووي وتدعم جهود نزع السلاح. ويبدو ببساطة أن من المنطقي تحقيق الاستفادة المثلى من هذه الخبرات في سياق الجهود المبذولة على الصعيد الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار، بما يشمل شبه الجزيرة الكورية.

وإلى جانب جهودك الدؤوبة في مجال الاتصال، دكتور زيربو، أود الإشارة إلى أنني شخصياً أعجبت للغاية بمبادرتك التي أدت إلى إطلاق فريق شباب منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام 2016 في فيينا. فقد فهمت مبكراً أهمية إعادة تنشيط النقاش، وإذكاء الوعي، وإدخال تكنولوجيات جديدة، والنهوض بعملية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والعمل على بدء نفاذها، وبناء أساس لنقل المعارف إلى الجيل المقبل. ولك منّا الشكر الجزيل على جهودك المستمرة في هذا الصدد.

إن العمل الذي حققته منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على مدى السنوات الماضية يعد عملاً رائعاً كذلك عندما يتعلق الأمر بالفعالية في مجال تعددية الأطراف وتطوير أوجه التضافر. فمن المعروف جيداً أن البيانات الموثوقة عالية الجودة التي تم تجميعها تُستخدم الآن كذلك من قبل العلماء في جميع أنحاء العالم لتطبيقات أخرى غير نووية تتراوح بين وضع النماذج المناخية ونظم الإنذار المبكر بالزلازل. كما أن مؤتمراتها المعنية بالعلم والتكنولوجيا تعمل بشكل منتظم كمحفّل للتبادل العلمي المتعدد التخصصات وتسهم في أوجه التقدم العلمي.

ويعمل تعزيز الروابط بين مؤتمر نزع السلاح والمؤسسات والمنتديات ذات الصلة على تأييد عملنا وتوفير المعلومات له بقدر أكبر من أجل إعادة المؤتمر إلى مساره. وفي هذا السياق، فإنني أشجعك أيضاً على الاستمرار، إن أمكن، في تكثيف تواصلك مع الشبكة الأوسع نطاقاً للمؤسسات التي تتخذ من جنيف مقراً لها، بما فيها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وحتى المنظمة الأوروبية للبحوث النووية (CERN).

ويمثل وقف إنتاج المواد الانشطارية أولوية قصوى لهذه الهيئة منذ وقت بعيد. وترى النمسا أن هذه المسألة جاهزة للتأكيد للتفاوض دون شروط مسبقة.

السيد الرئيس، على خلفية ولاية المؤتمر الواضحة بل والطموحة باعتباره هيئة دائمة للتفاوض بشأن نزع السلاح، فقد جُهد للأسف بدء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن اتخاذ تدابير ملموسة لنزع السلاح النووي بما يتجاوز معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتقليدياً، كثيراً ما تمهد مفاوضات نزع السلاح الثنائية والإقليمية الطريق أمام التفاوض على اتفاقات متعددة الأطراف في مجال نزع السلاح. ومع زيادة تعقيد العلاقات الثنائية، توفر المحافل المتعددة الأطراف فرصة خاصة لعقد المناقشات وإمكانية معالجة المسائل الصعبة لتحقيق المصلحة الأمنية للجميع.

وتتحمل أكبر دولتين حائزتين مسؤولية خاصة. فقد تحققت في الماضي أهم عمليات التخفيض من خلال اتفاقات نووية ثنائية بين الولايات المتحدة وروسيا، مثل معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى ومعاهدات ستارت (START).

وفي مجال عدم الانتشار، شكّل اتفاق فيينا لعام 2015 بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة إنجازاً تاريخياً. واليوم، يواجه العديد من هذه الإنجازات الهامة خطراً وشيكاً. فتجدد سباق التسلح النووي ليس من شأنه فقط أن يناهض روح مبادرات تحديد الأسلحة النووية التي امتدت لعقود، بل أن يضر كذلك بجهود عدم الانتشار. وهذا لا ينطبق على الرؤوس الحربية التي تزداد تعقيداً فقط، بل أيضاً على ما يتم حالياً من تحديث وإحلال وحتى التطوير الجديد لقدرات الإيصال.

ومع تصاعد التوتر، يبدو أن الحفاظ على الحد الأدنى المقبول، أي ما تحقق من تقدم، أكثر أهمية من ذي قبل، وذلك من أجل دعم النظام الدولي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.

ويعتبر احترام الالتزامات والتعهدات أمراً أساسياً. فالتشكيك فيها قد يؤدي إلى إثارة تساؤلات كبيرة حول الهيكل بأسره وإلى تبعات خطيرة غير مقصودة للسلم والأمن الدوليين. وكما

نعرف جميعاً، فإن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في نظامنا الخاص بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وسيشكل عام 2020 عاماً هاماً للمعاهدة، وليس فقط بمناسبة الذكرى الخمسين لدخولها حيز النفاذ. فالمؤتمر المقبل لاستعراض المعاهدة سيشهد تقييماً لتنفيذها وللالتزامات التوافقية التي تم التعهد بها خلال دورات الاستعراض السابقة. ولكن ذلك لا يشكل سوى جزء من مهمتنا. فسيجب علينا، في عام 2020، أن نتفق أيضاً على تحقيق المزيد من التقدم نحو بلوغ الهدف النهائي للمعاهدة وهو عالم خال من الأسلحة النووية.

وتعتبر خطة عمل عام 2010 خط الأساس المشترك المتفق عليه الذي يجب أن نبني عليه ونضيف إليه. وفي ضوء التحديات التي تواجهنا والإخفاق الذي شهده مؤتمر عام 2015 لاستعراض المعاهدة، فإن من الضروري أن نعمل معاً من أجل تحقيق نتيجة تعزز المعاهدة وتنفيذها.

إن النمسا تدعم بقوة الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية كما تعبر عنه المعاهدة. والسبيل الوحيد لمنع نشوب حرب نووية والعواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية هو الإزالة الكاملة للأسلحة الدمار الشامل الرهيبة هذه. وتتفق النمسا مع الرأي القائل بأن علماً من دون أسلحة نووية هو عالم أكثر أمناً للجميع، وهذا ما جعلها تصدق على معاهدة حظر الأسلحة النووية.

ومن المسلم به بوجه عام أيضاً أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية، التي تضم حالياً أكثر من مائة دولة، تقدم إسهامات هامة للسلم والأمن الدوليين. وكان من المشجع أن نستمع إلى الأمين العام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، داتو ليم جوك هوي، وكذلك إلى ممثلي الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هنا في الجلسة العامة للمؤتمر في حزيران/يونيه بشأن تجديد الالتزام فيما يخص التقدم المتعلق ببروتوكول معاهدة بانكوك.

السيد الرئيس، لقد طرحت ملاحظة مفادها أن بعض مناقشاتنا هنا في القاعة يبدو وكأنه يدور في حلقة مفرغة. ومع مراعاة الهدف المتمثل في التغلب على الجمود في المؤتمر، أسمح لي أن أحاول تحديد ثلاثة مجالات للتقارب المحتمل في مجال نزع السلاح النووي، من وجهة نظر وفد بلدي.

أولاً، إن أبرز مجالات التقارب أو أبرز القواسم المشتركة بالنسبة لوفد بلدي هو الهدف المشترك لجميع النُهُج - أي نزع السلاح النووي وإزالة أخطر فئة من فئات أسلحة الدمار الشامل. كما أن معظمنا ملزم قانوناً بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باتخاذ تدابير تهدف إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وعلى مدى السنوات العديدة التي مرت على المجتمع الدولي وهو يسعى إلى تحقيق هذا الهدف، وضعنا قائمة شاملة بهذه التدابير اللازمة. وبينما تعد قائمة المهام المطلوبة جاهزة، توجد خلافات بشأن توقيت وترتيب اتخاذ ما تشمله من تدابير. ولكن ينبغي ألا يحول ذلك دون قيامنا باعتماد التدابير عندما تكون ممكنة، كما كان الحال مثلاً مع معاهدة حظر الأسلحة النووية. وكان من الواضح دائماً لنا جميعاً أنه من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه، يلزم وجود حظر قانوني.

ومن وجهة نظر وفد بلدي، يبدو من غير المرجح أن تحقق المناقشات بشأن التوقيت أي نتيجة مجدية؛ بل إنها تؤدي إلى المزيد من التأخير. وعوضاً عن ذلك، يتعين علينا النظر في قائمة المهام المطلوبة والبدء في العمل على التدابير والصكوك اللازمة لتحقيق تقدم في مجال نزع السلاح النووي: العمل مثلاً على التحقق من المواد الانشطارية وفي الوقت نفسه على تدابير الحد من المخاطر.

وثانياً، فإننا نرى تفاهماً واسع النطاق على أن الأسلحة النووية تشكل مخاطر وجودية. وتشهد على هذا القلق البالغ الجهود العالمية في مجال عدم الانتشار التي يدعمها بلدي بحزم، والتي تبذلها أيضاً

وبقوة الدول الحائزة للأسلحة النووية. ويبدو كذلك أننا نبدي اهتماماً كبيراً بمسألة الكيفية التي يمكن بها الاحتواء الفعال لانتشار الأسلحة النووية. وأود أن أكرر الإعراب عن قلقنا من أن عدم الانتشار ونزع السلاح هما وجهان لعملة واحدة. فإظهار الأسلحة النووية على أنها ضرورية للأمن الوطني لبلد ما قد يدفع بلداناً أخرى إلى السعي لحيازة نفس الأسلحة من أجل أمنها.

وثالثاً، هناك قاسم مشترك آخر يتمثل على ما يبدو في أن وجود الأسلحة النووية يقلق أو يهدد أمن جميع الدول، في هذه القاعة وخارجها. وفي الوقت نفسه، فإن الأسلحة النووية ووسائل الردع النووي لا تقدم حلاً للتحديات الأمنية الراهنة. ويرى وفد بلدي أن من المهم وجود نوع من النقاش المنظم الواسع النطاق بشأن العلاقة بين الأسلحة النووية والأمن. وعادة ما يكون الوقت محدوداً في المحافل المتعددة الأطراف لتناول هذه المسائل، وربما يمكن هنا تحقيق قيمة مضافة من إجراء نقاش في الهيئات الفرعية للمؤتمر.

السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أمني باقتباس من الإعلان الذي اعتمدته الدول في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وآمل أننا ما زلنا نستطيع الاسترشاد به في عملنا هنا:

إن الإنسانية تحابه اليوم خطراً لم تعرف له مثيلاً من قبل هو خطر إبادة نفسها نتيجة للتنافس على تكديس كميات هائلة مما أُنتج حتى الآن من أشد الأسلحة تدميراً. وإن ترسانات الأسلحة النووية الموجودة تكفي وحدها للفتك بكل حياة على الأرض بل وتزيد وإن الفشل في وقف سباق التسلح وعكس اتجاهه، ولا سيما سباق التسلح النووي، ليزيد من خطر انتشار الأسلحة النووية. ومع هذا لا يزال سباق التسلح مستمراً. والميزانيات العسكرية آخذة في التزايد بصورة مستمرة، الأمر الذي يصاحبه استهلاك واسع النطاق للموارد البشرية والمادية. ولا تساعد زيادة الأسلحة، وخاصة الأسلحة النووية، على تعزيز الأمن الدولي، بل هي على العكس توهنه.

وشكراً على استماعكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد مولر على خطابه. وسأعطي الكلمة لأي وفد يرغب في التكلم بشأن موضوع اليوم، ولكن قبل ذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإدلاء ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية بشأن الموضوع قيد النظر: وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي.

وإذ أتكلم بصفتي الوطنية، أود أن أعرب عن تقديرنا الحار للمشاركين في حلقة النقاش، الدكتور لاسينا تسيربو، الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والسيد أليار عزيز، الممثل الدائم لسري لانكا، والسيد روبرت مولر، نائب الممثل الدائم للنمسا، على إطلاع مؤتمر نزع السلاح على خبراتهم وآرائهم بشأن هذا الموضوع، الذي يمثل إحدى المسائل الأساسية المدرجة في جدول أعمال المؤتمر.

لقد شهد العالم مرتين في تاريخه العواقب الكارثية للأسلحة النووية. وقد جلبت هذه الدروس المؤلمة من الماضي وجهات نظر بشأن التهديد الذي يواجه البشرية من جراء وجود مخزونات الأسلحة النووية وأي تفجيرات نووية.

وعلى مدى عقود، بذل المجتمع الدولي جهوداً هائلة لبناء أطر قوية متعددة الأطراف وثنائية تنظم سباق التسلح النووي وتعزز جهود نزع السلاح النووي الشامل. إن إبرام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام 1968 إنجاز هام سنستعرضه في عام 2020.

ومع ذلك، وصلت عمليات نزع السلاح وتحديد الأسلحة النووية المتعددة الأطراف إلى طريق مسدود خطير في السنوات الأخيرة، نتيجة الاضطرابات المتزايدة في السياق الأمني العالمي. ويتطلب هذا الاتجاه المثير للقلق أن يضاعف المجتمع العالمي جهوده لتعزيز الأطر العالمية لنزع السلاح وعدم الانتشار.

وترى فييت نام أن الأسلحة النووية لا تمثل سبيلاً إلى السلام العالمي ولا ضماناً لأمن فرادى الدول. وقد يؤثر تطوير وتخزين الأسلحة النووية، فضلاً عن سباق التسلح النووي، على قدرة البلدان على تخصيص موارد كافية للتنمية والتصدي للتهديدات الأمنية الأخرى غير التقليدية. ولذلك، تتبع فييت نام سياسة ثابتة قوامها دعم جميع جهود نزع السلاح النووي ووقف سباق التسلح النووي، لا سيما داخل الأطر المتعددة الأطراف والإقليمية. وفييت نام عضو في جميع الاتفاقات الأساسية المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، بما في ذلك معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وشاركنا أيضاً في التفاوض على إبرام معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. وقد صدقت فييت نام مؤخراً على معاهدة حظر الأسلحة النووية لتصبح البلد العاشر الذي يقوم بذلك. ونحث البلدان التي لم تنضم بعد إلى هذه المعاهدات و/أو تصدق عليها على أن تفعل ذلك وأن تعزز التعاون فيما بينها من أجل زيادة فعالية تنفيذها، مما يسهم إسهاماً مجدياً في وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي.

ونعتقد أن انضمام جميع الدول إلى الأطر القانونية الأساسية المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين أمر حاسم لضمان عالم خال من الأسلحة النووية. ولا يقل عن ذلك أهمية أن تساعد المناقشات المتعلقة ببلوغ ذلك الهدف مؤسسات نزع السلاح المتعددة الأطراف في الخروج من المأزق الحالي الذي تجدد نفسها فيه.

ولا يزال مؤتمر نزع السلاح المحفل المتعدد الأطراف الوحيد في العالم للمفاوضات بشأن هذه المسألة بمشاركة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية. وعليه، ينبغي أن ييسر المؤتمر مناقشاته الموضوعية، لا سيما فيما يتعلق بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي. وستكون هذه المناقشات حيوية في إحراز تقدم في جميع الجوانب الأخرى لسباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي، بما في ذلك الضمانات الأمنية السلبية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء.

أود أن أشكركم جميعاً على حسن استماعكم. وأود الآن أن أعطي الكلمة لممثل زمبابوي.

السيد مشايفافانغو (زمبابوي) (تكلم بالإنكليزية): أشكرك، السيد الرئيس. أولاً، اسمحوا لي أيضاً أن أرحب بزملائني العائدين من العطلة الصيفية القصيرة. وأنا على ثقة من أن البعض منا على الأقل قد تمكن من استعادة الطاقة ومن أننا استعدادنا نشاطنا لاختتام الدورة الحالية لمؤتمر نزع السلاح بما يبشر بالخير - بما هو واعد ومثمر.

ووفد بلدي مسرور لأن بيننا اليوم الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الدكتور لاسينا تسيربو. ونود أن نشكر الأمين التنفيذي على خطابه الهام الذي ألقاه أمام المؤتمر. كما نشعر بالامتنان لسفير سري لانكا، أليار عزيز، ونائب الممثل الدائم للنمسا، روبرت مولر، على رؤاهم المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي، وهو موضوع يهمننا كثيراً نحن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وإذ نرحب بكم، دكتور تسيربو، نتذكر بحزن وفاة أحد زملائكم في فيينا، وصديقنا أيضاً، يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. فقد كان السيد أمانو متميزاً أثناء عمله مديراً عاماً للوكالة طوال فترتي ولايته قبل أن يعاد انتخابه لولاية ثالثة، وهي فترة إجمالية قياسية، لمهارته في

إدارة المنظمة والاحترام الذي حظي به بين الدول الأعضاء. وقبل ذلك، كنا نلتقي السيد أمانو الذي أمضى حياته ملتزماً بجهود نزع السلاح وعدم الانتشار، في أروقة قصر الأمم كمندوب لليابان لدى مؤتمر نزع السلاح، ولذلك فهو حقاً واحد منا. وبالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أعرب عن أحر التعازي لأسرة أمانو والحكومة اليابانية وشعبها.

السيد الرئيس، خلال الأسبوع الثاني من شباط/فبراير من هذا العام، تشرفت زمبابوي باستضافة الدكتور تسيريو بمناسبة تصديق بلدي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي 13 شباط/فبراير، انضمت زمبابوي إلى مجتمع الأمم التي صدقت على المعاهدة. وكما قال رئيس زمبابوي، إمرسون منانغاوا، بمناسبة تصديقنا على المعاهدة: "كانت الخطوة التي اتخذتها حكومة الجمهورية الثانية هي إسهامنا في تشجيع بدء نفاذ المعاهدة. ولذلك، نحن فخورون وسعداء بأن نكون العضو الجديد في أسرة الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي تقول "لا" لتجارب الأسلحة النووية.

والواقع أننا نأخذ التزاماتنا ومسؤولياتنا الدولية على محمل الجد، وتصديقنا على المعاهدة دليل عملي على ذلك الالتزام القوي وعلى روح الالتزام البناء الذي يديه النظام السياسي الجديد في بلدي. وإنني على ثقة من أن الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية سيتفق معي - كما قال، بطبيعة الحال - على أن إضفاء تحقيق عالمية المعاهدة لا يتعلق بالدول المدرجة في المرفق 2 وحدها. ونذكر، في الواقع، أننا بحاجة إلى أن تصدق الدول المتبقية المدرجة في المرفق 2 على المعاهدة لكي تدخل حيز النفاذ. ومع ذلك، نحن بحاجة إلى تصديق جميع الدول لتحقيق عالمية المعاهدة.

ولذلك يأمل وفد بلدي أن يساعد عملنا على توليد الزخم المطلوب وإلهام البلدان الأخرى، لا سيما ما تبقى من بلدان مدرجة في المرفق 2، بأن تحذو حذوها، حتى تتمكن من بدء نفاذ المعاهدة. وبطبيعة الحال، يتمثل هدفنا النهائي في الإزالة التامة للأسلحة النووية، ونعتقد أن المعاهدة تسهم في تحقيق ذلك الهدف.

السيد الرئيس، إن المعاهدة التي يتفاوض عليها الدبلوماسيون لكنها تبقى محفوظة في المكتبات أو المؤسسات التعليمية المختلفة هي معاهدة ذات قيمة وفائدة محدودتين لأنها تقتصر على تطبيقات عملية تهدف إلى تحسين المجتمع. وفي هذا الصدد، تلاحظ زمبابوي مع الارتياح الجهود التي يبذلها الأمين التنفيذي وزملائه في منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتشجع هذه الجهود من أجل إشراك المجتمع المدني في برامج الاتصال التي يضطلعون بها. ونلاحظ حماس المنظمة، كجزء من جدول أعمالها الشامل للجميع، في عملها مع الأوساط العلمية والأكاديمية والنساء والشباب وأصحاب المصلحة الآخرين من خلال برامج ومبادرات مثل مجموعات الشباب التابعة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وندوات الدبلوماسية العلمية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي نعتقد أنها تساعد المجتمع الأوسع على تقدير قيمة التطبيق المدني والعلمي لتكنولوجيات منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

السيد الرئيس، نرى أخيراً أن حضور الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية اليوم في قاعة المجلس لإلقاء كلمة أمام مؤتمر نزع السلاح هو تذكير مفرح بما كان المؤتمر قادراً على تحقيقه منذ نحو 23 عاماً وقبل ذلك. ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية شهادة بليغة على ما يمكن أن ينجزه المؤتمر من خلال اضطلاع بولايته. ومما يؤسف له أن حضور الدكتور تسيريو اليوم هو أيضاً، وللأسف، تذكير محزن ولكن في الوقت المناسب بالجمود الطويل الذي حال دون استئناف العمل الموضوعي منذ عام 1996.

ويبدو إلى حد كبير أن العديد من التحديات التي تقف في طريق دخول المعاهدة حيز النفاذ تجسد ما يؤثر أيضاً على عمل المؤتمر.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أقول إننا نأمل أن تشير زيارة الأمين التنفيذي إلى إرساء علاقة في المستقبل تتمثل في مزيد من التعاون بين منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والمؤتمر من ناحية ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والدول الأعضاء التي ليس لها تمثيل دبلوماسي فعلي في فيينا من ناحية أخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير زمبابوي على بيانه. وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين التاليين، أود أيضاً أن أشجع المتكلمين على الاستفادة من حضور الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأعضاء الفريق لتبادل التعليقات والآراء وطرح أسئلة أعضاء فريق النقاش. وأعطي الكلمة لمندوب فنلندا، الذي سيتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة كمباينن (فنلندا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، يشرفني أن أتناول الكلمة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة التالية: تركيا وجمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا، فضلاً عن أوكرانيا.

وفي البداية، أود أن أعرب عن أحر التعازي من الاتحاد الأوروبي لأقارب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية السيد أمانو ولموظفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن أشيد بإثره.

السيد الرئيس، يسرنا أن نرحب بالأمين التنفيذي الدكتور لاسينا تسيربو في مؤتمر نزع السلاح، ونود أن نشيد به على العمل الممتاز الذي قامت به الأمانة التقنية المؤقتة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي يواصل الاتحاد الأوروبي دعمه السياسي والمالي لها.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي جرى التفاوض بشأنها في هذه القاعة بالذات، هي إحدى الركائز الرئيسية للهيكل الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار الذي يسهم في السلم والأمن العالميين. ورغم أن المعاهدة لم تدخل بعد حيز النفاذ، فإنها أرسيت القاعدة الفعلية لمناهضة التجارب النووية، وهو ما يتضح من حقيقة مفادها أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي الدولة الوحيدة التي أجرت تجارب نووية في القرن الحادي والعشرين. وتتجلى الشرعية القوية للمعاهدة والأهمية الحيوية لأننا الجماعي في القرارات السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي الإعراب عن تأييده لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في المحافل المتعددة الأطراف، بما في ذلك المؤتمر الاستعراضي لعام 2020.

السيد الرئيس، إن الجهود الرامية إلى الترويج لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتيسير التوقيع والتصديق عليها لا تزال من بين الأولويات. وقد صدّقت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على المعاهدة وهي تنقيد بما عليها من التزامات. ونكرر دعوتنا إلى جميع الدول التي لم توقع وتصدق بعد على المعاهدة، وبخاصة الدول المدرجة في المرفق 2، لا سيما إسرائيل وإيران وباكستان والصين وكوريا الشمالية ومصر والهند والولايات المتحدة، للتوقيع والتصديق على المعاهدة دون أي شروط مسبقة أو مزيد من التأخير. وفي غضون ذلك، ندعو جميع الدول كافة إلى الامتنال للوقف الاختياري لعمليات التفجير المدرجة في إطار تجارب الأسلحة النووية أو سواها من التفجيرات النووية، والامتناع عن أي إجراء من شأنه أن يقوض غرض المعاهدة والهدف منها. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أعمال نيتها المعلنة إنهاء التجارب النووية بالتوقيع والتصديق على المعاهدة. وفي أعقاب التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مكّنت البيانات الفورية والموثوقة والمستقلة التي قدمتها منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية المجتمع الدولي من

الاستجابة على نحو مناسب وسريع. وفي هذا السياق، يمكن لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تسهم، بفضل خبرتها، إسهاماً كبيراً في نزع كامل يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه للسلاح النووي. ونرحب بتصديق زمبابوي، الرئيس المقبل لمؤتمر نزع السلاح، على المعاهدة مؤخراً، مما يزيد عدد التصديقات إلى 168 تصديقاً.

ونقدر العمل الذي اضطلع به كل من بلجيكا والعراق بوصفهما المنسقين المنتهية ولايتهما بموجب المادة الرابعة عشرة، ونتطلع إلى العمل مع الجزائر وألمانيا بوصفهما المنسقين المقبلين لإبرام إعلان ختامي قوي في المؤتمر المقبل المعني بالمادة الرابعة عشرة المقرر عقده في نيويورك في 25 أيلول/سبتمبر. ونشجع جميع الدول، الموقعة وغير الموقعة على حد سواء، على حضور المؤتمر المعني بالمادة الرابعة عشرة على أعلى مستوى سياسي. ونشجع الأمانة التقنية المؤقتة على مواصلة الترويج للمعاهدة على نحو استباقي وعلى التكاتف مع المجتمع المدني. وفي هذا السياق، نشيد بعمل فريق شباب منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ويكرر الاتحاد الأوروبي الإعراب عن ثقته الكاملة في قدرة نظام التحقق الخاص بالمعاهدة على ضمان الكشف عن أي تفجير نووي تجربي في أي مكان على هذا الكوكب. وقد زودت منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية العالم بنظام علمي فعلياً عالي التكنولوجيا لرصد التفجيرات النووية، وهو أمر لن يتمكن أي بلد بمفرده من القيام به. وأثبتت هذا النظام قدرته على توفير بيانات مستقلة وموثوق بها تساعد على ردع عدم الامتثال للمعاهدة والتصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان.

ونرحب بقرب اكتمال شبكة نظام الرصد الدولي ونحث جميع الدول الموقعة التي لا يزال يتعين عليها إنشاء محطات للتعاون مع الأمانة التقنية المؤقتة لتحقيق هذه الغاية كما نحث الدول المعنية الموقعة على المساعدة في هذه العملية. ومن الضروري تركيب جميع المحطات وإصدار الشهادات بشأنها وتشغيلها قبل بدء نفاذ المعاهدة. ونلاحظ استمرار المشاكل المتعلقة بتوافر البيانات ونوعية البيانات في بعض محطات نظام الرصد الدولي وندعو الدول المضيفة إلى معالجة هذه المشاكل دون إبطاء. وبما أن بناء نظام الرصد الدولي مستمر منذ أكثر من عشرين عاماً، لا يوجد أي عذر لمزيد من التأخير في التصديق على جميع المحطات وتشغيلها.

وبالإضافة إلى المساهمة الواضحة للمعاهدة في السلام والأمن الدوليين، يساعد بناء القدرات المتكامل الذي تقدمه منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الدول على استخدام بيانات نظام الرصد الدولي، ويدعم مركز البيانات الدولي التطبيقات والبحوث المدنية والعلمية المرتبطة بتكنولوجيات التحقق المتصلة بالمعاهدة، بما في ذلك التحذيرات من أمواج تسونامي وسحب الرماد البركاني.

وللاستفادة على أفضل وجه من الاستثمارات الجماعية، يدعم الاتحاد الأوروبي البلدان النامية المستفيدة من خدمات منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هذه ويساهم فيها. وننظر بارتياح إلى مؤتمر العلم والتكنولوجيا، وهو أكبر مؤتمر علمي بشأن تكنولوجيات التحقق الخاصة بالمعاهدة وفوائدها العرضية للإنذار بالكوارث والعلوم، الذي عقد في الفترة من 24 إلى 29 حزيران/يونيه 2019. ونود أن نشكر الأمانة التقنية المؤقتة على تنظيم هذا الحدث الناجح وأن نؤكد أهمية التعاون الجاري بين منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والعلماء في جميع أنحاء العالم.

بيد أن الإبقاء على نظام تحقق متطور للغاية، بما في ذلك مواصلة تطوير القدرات التشغيلية للتفتيش الموقعي، وما يتصل بذلك من أنشطة بناء القدرات، يتطلب مدخلات مالية كبيرة. ولا يمكن

لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تضطلع بمهامها الإلزامية إلا إذا توفر لها التمويل اللازم لدعم استكمال هذه الأدوات واستدامتها. ولذلك، ندعو جميع الدول المعنية إلى الوفاء بالتزاماتها المالية وزيادة دعمها السياسي للمعاهدة ولمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ومنذ عام 2006، قدم الاتحاد الأوروبي إلى منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تبرعات تزيد عن 23 مليون يورو لتمويل مجموعة متنوعة من المشاريع التقنية بهدف تعزيز نظام التحقق وبناء القدرات في البلدان النامية. وفي العام الماضي، اتخذ مجلس الاتحاد الأوروبي قراراً جديداً بتخصيص تمويل يزيد عن 4,5 ملايين يورو من أجل مواصلة دعم الاتحاد الأوروبي الطويل الأمد لجهود تعزيز قدرات منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على الرصد والتحقق.

وكدليل آخر على التزامنا، قرر الاتحاد الأوروبي أن يصبح داعماً لأربعة إجراءات بشأن خطة الأمين العام للأمم المتحدة المتعلقة بنزع السلاح، بما في ذلك العمل على تشجيع بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وسنواصل اغتنام كل فرصة للدعوة إلى بدء نفاذ المعاهدة وتحقيق عالميتها على وجه السرعة، في المحافل الدولية ذات الصلة وفي الاجتماعات مع البلدان التي لم توقع أو تصدق عليها بعد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة فنلندا على بياحها. وأعطي الكلمة الآن لسفير الأرجنتين.

السيد فورادوري (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً، سيادة الرئيس. وبما أنها المرة الأولى التي يتناول فيها وفد بلدي الكلمة في ظل رئاستكم، أرجو أن تسمحوا لي بتهنئتك على الاضطلاع بهذا الدور. ونود أيضاً أن نشكر الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، السيد لاسينا تسيربو، على كلماته. إن وجوده في هذا الاجتماع يجسد أهمية المعاهدة في نزع السلاح النووي.

السيد الرئيس، نحن ندرك أن المجتمع الدولي ككل يتابع عملنا وله كل الحق في أن يتوقع منا مقترحات حازمة وشفافة لا رجعة فيها وقابلة للتحقق بشأن عملية نزع سلاح. وتقبل الأرجنتين تلك المطالب، وفقاً للموقف الذي تبنيه منذ زمن طويل في تأييد جهود نزع السلاح العام والكامل وللمادة 6 من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويجب ألا نقوّض صحة تلك المادة، التي تنص على الالتزام بإزالة الأسلحة النووية من خلال نزع السلاح بشكل عام وكامل، وهي بالتالي تنطوي على مفهوم الحظر. وبالنسبة إلى الأرجنتين، يمثل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الهدف الأوضح والأكثر إلحاحاً. ولذلك، يمثل توقيع وتصديق عدد أكبر من الدول عليها كل عام إحدى العلامات الإيجابية. غير أن دخول المعاهدة حيز النفاذ سيتطلب، على الأرجح، بادرة من الدول المدرجة في المرفق 2. وليس من السهل فهم الحجج المؤيدة لاتباع نهج تدريجي إزاء نزع السلاح لا يتوخى دخول المعاهدة حيز النفاذ في وقت مبكر. وقد يفيد تنفيذ الدول الحائزة للأسلحة النووية للوقف الاختياري من جانب واحد في تأكيد مركز هذا الصك كقاعدة آمرة في القانون الدولي؛ غير أن الوقف الاختياري لا يكفي، ما دام لدينا بالفعل معاهدة كاملة.

السيد الرئيس، إن المؤتمر الاستعراضي المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2020 يتيح فرصة واضحة لتوجيه دعوة عالمية من أجل بدء نفاذ هذه المعاهدة، لأنها ستعقد في لحظة فريدة يمكننا فيها أن نقول حقاً إن جميع الدول لا تجري تجارب محظورة. ويجب أن نستفيد من هذه الحالة لتعزيز تقدمنا عن طريق فرض تعهدات ملزمة. ويجب أن نخضع الخطوات التي نتخذها لنظم مراقبة قوية لضمان قابليتها للتحقق على نحو شفاف لا رجعة فيه، في ظل اعتقاد مفاده

أن التقدم نحو إزالة الأسلحة النووية أمر قابل للتحقق. ويجب أن ندعم جميع الجهود الرامية إلى وضع هذه النظم موضع التنفيذ. وسواء كانت التزاماتنا فيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار النووي، سياسية أو قانونية أو ذات طبيعة أخرى، فإنها تظل ذات قيمة نسبية ما لم يدعمها نظام تحقق محايد ومهني وقوي. ولهذا الغاية، لا بد من تطوير قدرات مناسبة وكافية. ويمكن اعتبار عدد من المبادرات خطوات إيجابية في هذا الصدد ومنها، على سبيل المثال، الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي وإنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي، بالإضافة إلى المناقشات المتعلقة بالتحقق التي يتوقع أن تستمر في إطار فريق الخبراء الحكوميين المعني بوضع معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، خطوات إيجابية في هذا الصدد. وتمثل خطة نزع السلاح التي أعلنها الأمين العام خطوة أخرى في الاتجاه الصحيح.

السيد الرئيس، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن أسف بلدي لنبا وفاة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السفير يوكيا أمانو، وأن أتقدم بتعازينا إلى أسرة السيد أمانو وإلى حكومة اليابان وشعبها. ونود أن نعرب عن تقديرنا للعمل النشط الذي قام به المدير العام أمانو في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية لتحقيق السلام والتنمية في جميع الأمم، وفي التعبير عن رؤيته لدور الوكالة في تحقيق شعارها "الذرة من أجل السلام والتنمية"، وفي كفالة استعدادها الكامل لمساعدة الدول الأعضاء، لا سيما البلدان النامية، على استخدام التكنولوجيا النووية لمواجهة العديد من التحديات الإنمائية في مجالات الصحة والزراعة والصناعة وحماية البيئة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر سفير الأرجنتين على بيانه. أعطي الكلمة الآن لمندوب الوفد الروسي الموقر.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في البداية، أود أن أشكر جميع أعضاء فريق النقاش على إسهاماتهم في جلسة اليوم لمؤتمر نزع السلاح. وأود على وجه الخصوص أن أشكر الأمين التنفيذي الموقر لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على مشاركته في المؤتمر، وأن أعرب عن تأييد الاتحاد الروسي الكامل للجهود التي تبذلها الأمانة التقنية لإضفاء الطابع العالمي على هذه المعاهدة الهامة وعلى الجهود المبذولة لتحسين وتعزيز آليات المعاهدة.

وقد نوقش موضوع جلسة اليوم بالفعل في عدد من المناسبات في هذه القاعة خلال هذه الدورة للمؤتمر. وقد أعرب عن العديد من المواقف ووجهات النظر والآراء المختلفة التي تفيد بأن عمل هذا المنتدى أصبح منذ وقت طويل مجرد عمل روتيني. بل إن بعض المراقبين غير الملمين بمسائل تحديد الأسلحة وعدم الانتشار قد يعتقدون أننا نتناول موضوع نزع السلاح النووي في جلسائنا العامة ملء الوقت ليس إلا. وقد يكونون محقين بالنظر إلى الحالة الراهنة لشؤون نزع السلاح النووي، التي ترى بعض الدول أنها تعاني حالة جمود أو لا تحرز أي تقدم. ومن ينظر إلى الأمر من بعيد لا يرى أي علامة على حدوث تقدم أو أي خطوة حاسمة نحو تحقيق الهدف الذي أعلنه المجتمع الدولي بالإجماع وهو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ومع ذلك، فإن الحالة أكثر تعقيداً بكثير مما يبدو.

ولم تعط معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي اعتمدت في تموز/يوليه 2017، زخماً لزيادة خفض الترسانات النووية، رغم أن دورها الحفاز قدم كإحدى الحجج الرئيسية المشجعة على الانضمام إلى المعاهدة. ولن أتوسع في مزاياها الآن. أود فقط أن أشير إلى أن معالجة مسألة استئناف الجهود الرامية إلى إزالة الأسلحة النووية لا تكمن في حظرها أو نزع الشرعية عنها، وهو ما يتعارض في حد ذاته مع أحكام المعاهدة، بل في ضمان المصالح الأمنية العسكرية لدول محددة، بما فيها الاتحاد الروسي.

وروسيا، بوصفها إحدى الدول التي تمتلك أكبر الترسانات النووية، تخضع لمتطلبات متزايدة لنزع السلاح النووي. وقد جرى التركيز على مسؤوليتنا نحن بشكل خاص عن الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي من دارنا المشتركة، إن أردتم. ونحن بالتأكيد لا ننظر إلى هذه المسؤولية باستخفاف ونظل ملتزمين بتعهداتنا بالإسهام الكامل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية؛ ونحن نففي بالالتزامات التي تعهدنا بها بموجب المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف ذات الصلة، ونود مرة أخرى أن نعرب عن انفتاحنا على المناقشة الموضوعية بشأن هذه المسألة ذات الأهمية الحاسمة للأمن الدولي.

ومع ذلك، باتت لدينا مؤخراً شكوك متزايدة فيما إذا كان موقفنا البناء يحظى بالرد الصحيح من زملائنا الأمريكيين. وعلاوة على ذلك، أصبح من الواضح أكثر فأكثر من النهج التي تتبعها الولايات المتحدة أن ثمة تغييراً أساسياً في المسار فيما يتعلق بالاستقرار الاستراتيجي والسلام والأمن الدولي.

لقد شهدنا عودة واشنطن إلى نموذج استخدام القوة لحماية مصالحها الأمنية. وهي تفعل ذلك رغم الرؤية التي تقاسمها المجتمع الدولي على مدى السنوات الخمسين الماضية، وفي بعض الأحيان بما يضر بها. وأقصد بهذه الرؤية ضمان الأمن عن طريق خفض مستوى الصراع المسلح من خلال خفض تدريجي في الأسلحة. والأداة الرئيسية التي تستخدمها الولايات المتحدة لمواصلة هذا المسار المستمر منذ أمد طويل تتمثل في التطوير غير المحدود للإمكانات الاستراتيجية، التي تشمل عناصر هجومية ودفاعية على السواء (أسلحة نووية ومنظومات مضادة للقذائف التسيارية). وبذلك، تسعى الولايات المتحدة إلى تفوق عسكري هائل على منافسيها العسكريين والسياسيين والاقتصاديين.

وهذا يفسر قرار الولايات المتحدة بالخروج من معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، والصمت المطول بشأن ما إذا كانت ستمدد المعاهدة المبرمة بينها وبين الاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، التي تنتهي مدتها في شباط/فبراير 2021، وعدم الاستجابة للاقتراح الروسي بإعادة تأكيد بيان غورباتشوف - ريغان بشأن منع الحرب النووية، وهي حرب لا يمكن كسبها، ورفض التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ولا يمكن وصف ما سبق إلا بأنه يمثل تقويضاً لهيكل الاتفاقات الدولية لتحديد الأسلحة الذي بُني على مدى عقود. ولم تبدأ هذه العملية المدمرة قبل عام أو عامين، بل بدأت في عام 2002 بانسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، التي أدخلت تحولاً في التوازن الاستراتيجي. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، ما فتئت روسيا تحاول من خلال تدابير سياسية ودبلوماسية الحد من الضرر الذي ألحقته هذه الخطوة غير المسؤولة بالاستقرار الاستراتيجي والأمن الدولي.

لكن جهودنا على مر السنين ذهبت سدى، مما أجبرنا على التماس رد عسكري مناسب على التهديد الواضح لأمن بلدنا الذي يشكله تنفيذ الخطط الأمريكية للدفاع الصاروخي. وجاء الرد بتقديم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لأحدث الأسلحة في آذار/مارس 2018. وأود أن أشدد على أن هذه الأسلحة الجديدة هي رد دفاعي اضطررنا إليه على تطوير الولايات المتحدة لعناصر منظومتها العالمية المضادة للقذائف التسيارية قرب حدودنا الغربية. إن الأساس التكنولوجي للمنظومة الأمريكية المضادة للقذائف التسيارية، لا سيما الجزء الأوروبي منها، يجعلنا نشكك جدياً في الغرض المعلن من وراء بناء هذه المنظومة؛ كما أنه يثير تساؤلات حول الادعاءات التي قُدمت في الأوساط العسكرية والسياسية في الولايات المتحدة بأنها ليست موجهة ضد روسيا.

وكانت سجلات المفاوضات الروسية - الأمريكية بشأن الدفاع الصاروخي على وشك أن توضع في المحفوظات عندما شنت الولايات المتحدة حملة دعائية بشأن معاهدة الأسلحة النووية. وقامت هذه الحملة أساساً على اتهامات لا أساس لها من الصحة مفادها أن روسيا تنتهك التزاماتها بموجب المعاهدة. وقد اتخذت الولايات المتحدة هذه الخطوة متجاهلة تماماً مطالباتنا المشروعة ضدها فيما يتعلق بالامتثال لهذا الصك، الذي يشكل حجر الزاوية للأمن الأوروبي والدولي.

وأود أن أشير إلى أن زملاءنا الأمريكيين لم يتخلفوا، منذ عام 1999، عن معالجة الشواغل التي أثارها معالجة مناسبة فحسب، بل رفضوا أيضاً، ودون أي سبب، مناقشتها في إطار آلية المعاهدة. ولم تُعقد مشاورات فعلية لأول مرة إلا في عام 2015 تناولت الشواغل التي تساور الطرفين. ومع ذلك، من الواضح الآن أن الولايات المتحدة كانت تفكر حتى في ذلك الوقت في التوقيع على أمر إعدام معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى في المستقبل القريب، وأنها شرعت في جميع الاتصالات الثنائية اللاحقة، التي خففت من المخاوف، في الظاهر، بغية إخفاء خططها المضللة للخروج من المعاهدة.

وأود أن أسترعي الانتباه إلى أن هذا المسار من الأحداث كان من شأنه أن يصبح صعباً دون الموافقة الضمنية لحلفاء الولايات المتحدة في حلف شمال الأطلسي على خطط واشنطن بل ودعمهم لها، فهم رفضوا، بدافع التضامن عبر الأطلسي و"الانضباط الكتلي"، اعتماد وجهة نظر موضوعية وغير متحيزة بشأن الحالة المحيطة بمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى.

وما هي النتيجة حتى الآن؟ بعد 2 آب/أغسطس، سيُرفع الحظر عن تطوير فئتين من القذائف المخطورة القادرة على حمل رؤوس حربية نووية وعن نشرها عموماً. وفي الواقع، حصلت الولايات المتحدة على "إذن" ضمني بمواصلة انتهاك التزاماتها التعاقدية. وسيكون من الصعب للغاية توجيه اللوم العلني لواشنطن على ذلك بسبب دعم حلفائها لها. وحتى استمرار الترتيبات الحالية لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار التي كفلت الأمن الدولي والاستقرار الاستراتيجي على مر السنين بات أمراً غير مؤكد. وقد ندخل حقبة جديدة تعود فيها الإنجازات السابقة في مجال تحديد الأسلحة وعدم الانتشار إلى نقطة الصفر. ونتيجة لذلك، قد ينتهي بنا الأمر إلى بيئة دولية أقل قابلية للتنبؤ من الناحيتين العسكرية والسياسية، تنسم بتزايد انعدام الثقة والتوتر بين الدول.

ومن غير المرجح على الإطلاق أن تكون الأجيال المقبلة ممتنة لزملائنا الأمريكيين على ذلك.

ومما يؤسف له أن ظروف هذا السيناريو المقرر قائمة بالفعل. وأي ثقة يمكن أن تسود عندما يرفض شركاؤنا الأمريكيون الوفاء بالتزاماتهم بموجب معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في المعاهدة؟ وأثارت هذه التوقعات الأمريكية الماكرة فيما يتعلق بـ "الثقة" بروسيا شكوكنا وبات معها من المستحيل التأكد من أن الولايات المتحدة قامت، اعتباراً من 5 شباط/فبراير 2018، بتحويل وسحب نحو مائة من قاذفات القنابل الاستراتيجية وقاذفات القذائف التسيارية من الغواصات، وهو ما يمكن أن يعطي الولايات المتحدة ميزة استراتيجية خطيرة، بحسب الخبراء الروس. ومسألة التحويل تجعل من الصعب حل موضوع تمديد فترة المعاهدة. وقد قلنا لزملائنا الأمريكيين في عدد من المناسبات إن من الصعب جداً اتخاذ قرار إيجابي بشأن تمديد المعاهدة ما لم تُحل تلك المسألة. ومما يزيد من تعقيد الحالة أن الولايات المتحدة رفضت مقترحات محددة من بلدنا لاتخاذ تدابير تقوم على الشفافية المتبادلة يمكن أن تبدد شواغلنا. وبذلك تكون الولايات المتحدة قد عرّضت للخطر مصير اتفاق آخر ذي أهمية حيوية للحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي.

وأود أيضاً أن أسترعي الانتباه إلى الحالة المحيطة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي لا تزال أداة هامة لعدم الانتشار النووي ورادعاً لتطوير القدرات النووية العسكرية. وقد عزز الاتحاد

الروسي التزاماته الطوعية بوقف التجارب النووية التي قام بها عام 1991، بإنجازه، عام 2000، جميع الإجراءات اللازمة للانضمام الكامل إلى المعاهدة. ومنذ ذلك الحين، أوفى بلدي بشكل صارم وكامل بالتزاماته بموجب المعاهدة والوقف الاختياري. لكن شواغلنا بشأن مستقبل هذه المعاهدة ما زالت آخذة في التزايد. ويعزى ذلك في المقام الأول إلى رفض الإدارة الحالية للولايات المتحدة التصديق عليها.

ونحن نعتقد أن الولايات المتحدة تتحمل مسؤولية خاصة عن مستقبل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بوصفها بلداً كان في الأصل من البلدان التي سعت إلى إبرام المعاهدة ويدعي أنه رائد في الجهود الدولية لنزع السلاح النووي لكنه يملك في الوقت نفسه إحدى أكبر الترسانات النووية ويحتفظ ببنية تحتية للتجارب النووية يمكن أن تكون مستعدة لإجراء تجارب نووية في غضون وقت قصير. وفي هذا السياق، أشير إلى أن الولايات المتحدة هي أول بلد أجرى اختبارات نووية والبلد الوحيد الذي استخدم الأسلحة النووية.

وقد تم التأكيد مراراً على أن الوقف الاختياري للتجارب النووية تدبير مؤقت ولا يمكن أن يحل محل الالتزامات بموجب المعاهدة. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن المشاركة الجزئية القائمة على المصالح في الأنشطة المضطلع بها في إطار المعاهدة غير كافية بل ومدمرة، لأنها تحول دون استخدام آليات المعاهدة استخداماً كاملاً، كما تحول دون دخول بعض الآليات حيز النفاذ. ونرى في هذا الصدد رغبة الولايات المتحدة في الاستفادة من هذه المشاركة دون تحمل التزامات تعاهدية محددة.

ونود أن نوضح نقطة إضافية أخرى: إن جهوزية البنية التحتية للتجارب النووية في غضون ستة أشهر لا يمكن إلا أن تثير شكوكاً بشأن موثوقية الوقف الاختياري الأمريكي.

ونحن في حيرة من أمرنا إزاء محاولات الزملاء الأمريكيين تبرير رفضهم التصديق على المعاهدة بادعاءات لا أساس لها فيما يتعلق بامتنال روسيا للمعاهدة. ونرى أن هذه الاتهامات التي لا أساس لها تشكل خطأً سبق تطبيقه على معاهدة عدم الانتشار. ويبدو أن الولايات المتحدة تحاول، من خلال الدعاية بأن روسيا ترتكب انتهاكات، إعداد الرأي العام الدولي لسحب توقيعها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لكي تلقي باللوم عندئذ على روسيا. ويمكنني أن أؤكد لكم أن هذه الحيلة لن تنجح مرة أخرى. ولا تزال روسيا ملتزمة بروح ونص معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وستواصل، بوصفها دولة مسؤولة، وإلى جانب الأطراف الأخرى في المعاهدة، بذل الجهود لضمان دخولها حيز النفاذ.

وندعو الولايات المتحدة إلى إعادة النظر في موقفها وإلى أن تُظهر للدول الأخرى، على سبيل المثال، نهجاً مسؤولاً إزاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهو نهج يتطلب تصديقها عليها إذا ما أرادت لها أن تدخل حيز النفاذ.

السيد الرئيس، الزملاء الموقرون، إن هذه الأمثلة الثلاثة وحدها تجبرنا على إلقاء نظرة ناقدة على حالة نزع السلاح النووي. ونرى أنه لم يعد من المناسب الحديث عن عدم إحراز تقدم، بل إن ما يجري هو تراجع حقيقي في هذا المجال. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجتمع الدولي، في الوقت الذي يواصل فيه العمل على السبل والوسائل الممكنة لتشجيع إجراء مزيد من الخفض في الأسلحة النووية، أن يحرص الآن على اتخاذ تدابير لمنع حدوث سباق تسلح جديد أكثر تكلفة يشكل تهديداً أكبر للأمن الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ تدابير للحفاظ على النظام القائم لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار وتعزيزه. وعلاوة على ذلك، من الضروري بالفعل التفكير بعناية في اتخاذ خطوات لمنع استخدام الأسلحة النووية، وهو احتمال لا تستبعده الولايات المتحدة، وفقاً لوثائق

السياسة الأمريكية، بل تقره. كما أن تجربتنا التاريخية المشتركة مع القصف الأمريكي لهيروشيما وناغازاكي تجعل هذه الإمكانية غير مستبعدة.

وروسيا على استعداد للتعاون مع جميع البلدان المعنية من أجل الاضطلاع بهذه المهام الصعبة. ومن خلال الوفاء دون قيد أو شرط بالتزاماتنا التعاهدية، نسهم في الاستقرار الاستراتيجي وضوء السلام والأمن العالمي. وروسيا مستعدة لممارسة أكبر قدر ممكن من ضبط النفس في الظروف الراهنة، كما قال الرئيس فلاديمير بوتين في 2 شباط/فبراير. ونتوقع نهجاً مماثلاً من الشركاء الأمريكيين وحلفائهم في حلف شمال الأطلسي.

ونحن ندعو دائماً إلى إجراء حوار بناء مع الولايات المتحدة كجزء من جدول الأعمال الاستراتيجي، وننظر نظرة إيجابية إلى الاتصالات الثنائية التي جرت في الأشهر الأخيرة في هذا الصدد. ومع ذلك، سيتعين على زملائنا الأمريكيين أن يعملوا بجد لإقناعنا بأنهم قادرون على التفاوض، رغم تجربتنا المبررة في محاولة العمل مع الولايات المتحدة على قضايا الاستقرار الاستراتيجي. ونعني بذلك، أولاً وقبل كل شيء، إجراء مفاوضات على أساس النظر، على نحو مشترك، في مصالح بعضنا البعض، وإبرام اتفاقات ثنائية مع ضمان التصديق اللاحق، والوفاء بالتزاماتنا التعاهدية بوضوح، والتخلي عن الدبلوماسية "الجماهيرية" لصالح استخدام آليات متفق عليها لتسوية المنازعات ومعالجة الشواغل.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تعازي الاتحاد الروسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ولأقارب السيد أمانو الموقر على وفاته.

وأشكر الوفود على اهتمامها وصبرها، والمترجمين الشفويين على عملهم المهني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي. وأعطي الكلمة الآن لسفير جمهورية كوريا.

السيد لي يانغ - كيون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، السيد الرئيس. صباح الخير، أيها الزملاء. بادئ ذي بدء، أود أن أشارك الزملاء الآخرين في الإعراب عن أحر التعازي لأسرة المدير العام الراحل للوكالة الدولية للطاقة الذرية يوكيا أمانو، ولموظفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وشعب اليابان. إن وفاة السيد أمانو خسارة كبيرة ومفاجئة للمجتمع الدولي بأسره. وسنتذكر جميعاً تفانية وجهوده الدؤوبة التي بذلها من أجل عدم الانتشار النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية، وهي جهود نقدرها جميعاً.

السيد الرئيس، يود وفد بلدي الترحيب اليوم بالدكتور لاسينا تسيربو، الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ونحن نقدر ملاحظاته الشاملة والمدروسة وكذلك العروض التي قدمها أعضاء الفريق الآخرون، السفير عزيز والسيد مولر.

وأود أيضاً أن أشكر، السيد الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة المفيدة لنا للتداول مع الدكتور تسيربو في مناقشتنا المواضيع بشأن نزع السلاح النووي هذا الصباح. وكما أكد الدكتور تسيربو نفسه مراراً، ترتبط الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - وهي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية - ارتباطاً وثيقاً، كما أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية جزء ضروري من شبكة المسؤوليات المترابطة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ضرورة لمنع التطوير النوعي والكمي للأسلحة النووية ولها أهمية كبيرة في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وكوريا، بوصفها أحد المؤيدين الأقوياء لتلك المعاهدة، وبعد أن شغلت رئاسة اللجنة التحضيرية مؤخراً، ترى أن دخول المعاهدة حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن ينبغي أن يكون أولوية عليا.

ويبحث وفد بلدي مرة أخرى جميع البلدان المدرجة في المرفق 2 على الانضمام إلى المعاهدة والتصديق عليها في أقرب وقت ممكن. وفي هذا السياق، نؤيد أيضاً تعزيز نظام التحقق المنصوص عليه في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي سيؤدي دوراً هاماً في رصد امتثال البلدان للمعاهدة عندما تدخل حيز التنفيذ.

ويغتني وفد بلدي هذه الفرصة، ويود أن يعترف ويرحب بالدور الإيجابي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في الجهود الرامية إلى تحقيق عالمية المعاهدة، باكتمال انضمام جميع أعضاء الرابطة إلى المعاهدة العام الماضي. ونأمل أيضاً أن تكون البلدان الآسيوية قدوة للمناطق الأخرى في النهوض بجدول الأعمال الدولي لنزع السلاح النووي. وفي هذا السياق، نرحب أيضاً بالإعلان الذي أصدرته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية العام الماضي بشأن وقف التجارب النووية واستعدادها للانضمام إلى الرغبة والجهود الدوليتين من أجل فرض حظر كامل على التجارب النووية. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مواصلة التقيد بالتزامها وتتطلع إلى استمرار دعم وتشجيع المجتمع الدولي لجهودنا الرامية إلى جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية.

السيد الرئيس، يتفق كثيرون منا على أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي وجهان لعملة واحدة وهما لا ينفصلان أيضاً عن البيئة الأمنية الدولية. ومن هذا المنطلق، لا يلزم بذل الجهود لتهيئة بيئة لنزع السلاح النووي من الدول الحائزة للأسلحة النووية فحسب، بل ولنزعه أيضاً من جميع أنحاء العالم إذا ما أُريدَ إحراز تقدم مستدام في مجال نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بالمبادرات الأخيرة الرامية إلى بناء الثقة وتعزيز المشاركة الدبلوماسية والحوار بين الدول النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على حد سواء، مثل النهج التدريجي الذي تتبعه السويد، والاجتماع الافتتاحي للفريق العامل الذي عقدته الولايات المتحدة فيما يتعلق بالمبادرة الرامية إلى تهيئة بيئة لنزع السلاح النووي، وهو يؤيد هذه المبادرات. وتشارك كوريا بنشاط في هذه المساعي من أجل الإسهام في إحراز تقدم جوهري في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

وفي الوقت نفسه، يعتقد وفد بلدي أن الدور القيادي للدول الخمس التي لها مقاعد دائمة في مجلس الأمن والحائزة للأسلحة النووية، يكتسي أهمية خاصة في النهوض بجهود نزع السلاح النووي. وفي هذا السياق، يرحب وفد بلدي بعملية التعاون والحوار الجارية فيما بين هذه الدول. وستساهم التحديثات المنتظمة لمؤتمر نزع السلاح بشأن ما تناقشه هذه المجموعة من الدول وتحاول تحقيقه بصورة جماعية في الأشهر والسنوات المقبلة في تعزيز التفاهم والثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وأخيراً وليس آخراً، يتعين على مؤتمر نزع السلاح، وهو المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح، أن يركز أيضاً على ما يمكن وينبغي أن يفعله في ميدان نزع السلاح النووي. ويعتقد وفد بلدي أن إحدى أولويات المؤتمر ينبغي أن تكون بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير جمهورية كوريا على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لسفير أستراليا.

السيد مانسفيلد (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً، السيد الرئيس. وأستراليا، شأنها شأن كثيرين آخرين منا، تود أن تعترف بالخسارة الفادحة التي مُني بها المجتمع الدولي بوفاة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يوكيا أمانو. وبينما كان التركيز، بطبيعة الحال، على مساهمته في الأمن الدولي من خلال دوره في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لا بد من الإشارة إلى عمله أيضاً في مؤتمر نزع

السلاح، بما في ذلك أثناء التفاوض على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويقدم وفد بلدي أحر التعازي لأسرة السيد أمانو وأصدقائه وزملائه في الوكالة، ويشكره على إسهامه في تحقيق الأمن الدولي على مدى سنوات عديدة.

السيد الرئيس، إنه لشرف عظيم للمؤتمر أن يتمكن من الاستماع إلى الدكتور تسيريو، الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأنا أشكره على إسهامه وعلى تفأوله، وكذلك على تعليقاته الواقعية بشأن السبيل الذي سنسلكه في الفترة المقبلة. وأعتقد أن اقتراحاته من حيث الطريقة التي يمكن بها للمنظمة أن تواصل دعم الدول الأعضاء هي اقتراحات هامة حقاً.

ولا تزال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ونظام التحقق الخاص بها أساسيين للهيكل العالمي لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. وسلط الضوء على هذه النقطة مراراً وتكراراً خلال المناقشات التي جرت في الدورة الأخيرة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام 2020 في نيويورك.

وكانت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية آخر معاهدة تم التفاوض بشأنها في مؤتمر نزع السلاح. ونحن مهتمون بوجهات النظر بشأن كيفية عمل المعاهدة وكيف يمكننا أن نساعد على تعزيزها والعمل بشكل أكبر من أجل دخولها حيز النفاذ.

كما أن من المفيد بالفعل دائماً الربط بين الأوساط الدبلوماسية في كل من جنيف وفيينا والتفكير على نحو شامل في الأدوات المتاحة لنا، بما في ذلك، بطبيعة الحال، منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وبينما نشعر بخيبة أمل لأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل بعد حيز النفاذ - وقد لاحظت، سيد تسيريو، على الموقع الشبكي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أنكم نشرتم تعليقاً لوزير خارجية أسترالي سابق، أدلى به بعد ترك منصبه، على ما أعتقد، مفاده أنه رغم الأعداء الكثيرة التي سمعها، لم يسمع قط حجة مقنعة ضد المعاهدة - ومع ذلك، يجدر الاعتراف بأن هذه المعاهدة أرسيت قاعدة قوية حقاً بشأن منع التجارب النووية. كما أن نظام التحقق العالمي مطبق بدرجة كبيرة وقد أثبت جدواه. وأعتقد أن نظام الرصد الدولي يسعى تعاوني عالمي يمكننا أن نفتخر به. ونحن معجبون أيضاً بعملكم على تثقيف الشباب وتشجيعهم على المشاركة في هذا المجال، وهو أمر يتسم بأهمية خاصة، كالتنوع الذي أشرتم إليه أيضاً، بطبيعة الحال. أشكركم على ذلك.

السيد الرئيس، علينا أن نذكر أنفسنا بأهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ونظام التحقق الخاص بها، وبالحاجة إلى بدء نفاذ المعاهدة. ويجب أن نستثمر الوقت والجهد اللازمين لضمان أن يكون نظام التحقق الخاص بالمعاهدة فعالاً وكاملاً تماماً - وأن تكون جميع محطات نظام الرصد الدولي جاهزة للعمل وأن تكون البيانات التي يولدها النظام متاحة لجميع الدول الأعضاء.

وأستراليا فخورة حقاً باعتماد أكثر من 20 محطة، بما في ذلك في القطب الجنوبي، وقد رحبنا بزيارة الأمين التنفيذي في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، التي جرى خلالها الاحتفال بذلك الإنجاز الهام.

إن التطبيقات المدنية والعلمية لنظام التحقق تعزز قيمة عملنا الهام لتتجاوز مجال الأمن الدولي إلى مجالات يمكن أن تحسّن الحياة اليومية لمواطنينا. وهي تساعد أيضاً في الحفاظ على مستويات عالية من الدعم لنظام التحقق الذي يساعد بدوره على ضمان بقائه في صحة جيدة.

وترحب أستراليا بمؤتمر العلم والتكنولوجيا لعام 2019، الذي يتيح فرصة أخرى لبناء روابط مع الأوساط العلمية الدولية. السيد الرئيس، عقب اجتماع مجموعة أصدقاء المعاهدة في نيويورك في العام الماضي، نتطلع الآن إلى مؤتمر المادة الرابعة عشرة لهذا العام في أيلول/سبتمبر.

ودخول المعاهدة حيز النفاذ أمر بالغ الأهمية، وما زلنا نؤيد جهود جميع الأطراف ونسعى جاهدين لتحقيق ذلك الهدف بطريقة تعاونية وبناءة. ونهتئ زمبابوي على تصديقها على المعاهدة في وقت سابق من هذا العام. ومرة أخرى، نناشد جميع الدول التي لم تصدق بعد على المعاهدة - ولا سيما الدول المدرجة في المرفق 2 - للقيام بذلك دون إبطاء. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة كجزء من التزامها العام بنزع السلاح النووي.

السيد الرئيس، تدعم أستراليا الجهود الرامية إلى بدء النفاذ بسبل منها القرار السنوي للجمعية العامة بشأن المعاهدة، الذي تقدمه مع شريكينا نيوزيلندا والمكسيك في اللجنة الأولى، ونشجع البلدان على تأييد قرار هذا العام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير أستراليا على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لسفير مصر.

السيد يوسف (مصر) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً السيد الرئيس. بما أن هذه هي المرة الأولى التي أخذ فيها الكلمة في ظل رئاستكم، أود في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد لكم باسم وفد بلدي كامل الدعم لكم والتعاون معكم في الاضطلاع بولايتكم.

وأود أيضاً أن أرحب بالدكتور لاسينا تسيربو، الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأن أشكره على كلمته أمام المؤتمر.

السيد الرئيس، أشكركم على عقد هذه الجلسة وعلى تكريسها للبند 1 من جدول الأعمال المتعلق بنزع السلاح النووي. ونتقدم بالشكر إلى أعضاء فريق المناقشة السفير عزيز والسيد مولر على إسهامهما القيّم في المناقشة.

ويؤيد وفد بلدي تأييداً تاماً بيان مجموعة الـ 21 بشأن نزع السلاح النووي، الذي أدلى به وفد العراق في الجلسة العامة المعقودة في 20 حزيران/يونيه.

السيد الرئيس، لا يزال نزع السلاح النووي أولوية عليا لمصر في برنامجها لنزع السلاح. وقد سعت مصر باستمرار إلى النهوض بالجهود العالمية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي محافل أخرى. وأولويتنا هي التفاوض في المؤتمر على اتفاقية شاملة للأسلحة النووية تكون عالمية وغير تمييزية ويمكن التحقق منها دولياً وبصورة فعالة بهدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية في إطار زمني متفق عليه. وقد دعت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية باستمرار إلى التنفيذ الكامل للمادة السادسة من المعاهدة لضمان تحقيق الإزالة التامة التي لا رجعة فيها للأسلحة النووية بطريقة شفافة ويمكن التحقق منها. ومما يؤسف له أن الأسلحة النووية ظلت حتى يومنا هذا موجودة بأعداد مذهلة، مع تزايد دورها في السياسات والمفاهيم والمذاهب العسكرية والأمنية للدول الحائزة للأسلحة النووية. ومما يؤسف له أن الدول الحائزة للأسلحة النووية وضعت مفهوم الردع النووي فوق هدف المعاهدة وغرضها لأكثر من خمسة عقود، متجاهلة التزاماتها بموجب المادة السادسة والتعهد القاطع بالإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

السيد الرئيس، تعترف مصر بإسهام المناطق الخالية من الأسلحة النووية في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح. ولهذا السبب، تعمل مصر بإصرار على إنشاء منطقة مثيلة في الشرق الأوسط. وفي عام 2018، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة المقرر 546/73 الذي عهد بموجبه إلى الأمين العام للأمم المتحدة بعقد مؤتمر لصياغة معاهدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وكما يرد في هذا المقرر، يتخذ المؤتمر جميع قراراته بتوافق الآراء، ويعالج دون تمييز جميع الشواغل ذات الصلة التي تثيرها جميع دول المنطقة بهدف التوصل بحرية إلى وضع ترتيبات. وكانت الدول المشاركة الثلاث التي قدمت قرار عام 1995 بشأن الشرق الأوسط،

والدولتان الأخريان الحائزتان للأسلحة النووية، قد تلقت دعوات للمشاركة في المؤتمر بهدف الإسهام في تحقيق تطلع إقليمي مشترك لضمان الأمن الجماعي والتعاوني لجميع دول المنطقة دون تمييز، وهو ما من شأنه أن يعزز السلم والأمن الدوليين، ويمثل إسهاماً تاريخياً في جهود نزع السلاح في جميع أنحاء العالم، ويسهم بالتأكيد في النهوض بالجهود المتعلقة بنزع السلاح النووي. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن هذا المؤتمر يتيح فرصة تاريخية لإنشاء هيكل أممي شامل ومستدام في الشرق الأوسط، يتصدى لجميع التحديات الأمنية المزمته التي يواجهها.

السيد الرئيس، لا تزال مصر تعتقد أن الأهداف المتوخاة من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أساسية لتحقيق الهدف المنشود منذ أمد بعيد المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونعتقد أن هناك أهمية بالغة في مواصلة مكافحة الانتشار الرأسي والأفقي على حد سواء، فضلاً عن تخفيض جميع الأسلحة النووية وإزالتها تماماً في نهاية المطاف. وعلى غرار ما أكدت مؤتمرات الاستعراض المتعاقبة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باستمرار، تؤدي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دوراً أساسياً في إطار النظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.

وتعتقد مصر أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل مسؤولية خاصة عن اتخاذ خطوات من شأنها أن تسهم في بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وعلى نحو ما أكد مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2010، يترتب على القرارات الإيجابية التي تتخذها الدول الحائزة للأسلحة النووية في هذا الصدد أثرٌ مفيد، وتقع على عاتق هذه الدول مسؤولية خاصة بتشجيع البلدان المدرجة في المرفق 2، لا سيما البلدان التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتستمر في تشغيل مرافق نووية غير خاضعة للضمانات، على التوقيع والتصديق على المعاهدة.

وفي هذا الصدد، لا تزال الحالة الإقليمية في الشرق الأوسط تؤثر على احتمالات دخول المعاهدة حيز النفاذ. ومن الضروري معالجة الاختلال الكبير في الالتزامات التي تعهدت بها دول المنطقة في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي لتمكين جميع الأطراف من المضي قدماً على أساس التزامات متساوية. ونرى أن من الضروري الإشارة مرة أخرى إلى أن اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قد أنشئت لغرض خاص جداً - وهو الاضطلاع بالإعدادات اللازمة لتنفيذ فعال لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عند دخولها حيز النفاذ، والتحضير للدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف في المعاهدة. وأي نشاط أو مبادرة من جانب اللجنة وأمانتها التقنية المؤقتة يجب أن يتقيد بدقة بولايتها والغرض منها، على النحو المحدد في القرار المنشئ للجنة.

السيد الرئيس، بما أن مصر قد ذكرت بالاسم في البيان الذي أدلت به فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي، أود توضيح ما يلي. إن وفد بلدي يلاحظ بأسف عميق نشوء اتجاه في الآونة الأخيرة تشير ضمنه بعض الوفود بالاسم إلى جميع الدول المتبقية المدرجة في المرفق 2، التي لم تصدق بعد على المعاهدة. وهذا الأمر يضع جميع الدول المدرجة في المرفق 2 على قدم المساواة، بما يعكس تجاهلاً صاعداً لحقائق النظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح. فمصر دولة غير حائزة للأسلحة النووية، وطرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبنيتها التحتية النووية تخضع للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وليس لها أي تاريخ في مجال التجارب النووية. وقد دأبت مصر على دعم أهداف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومقاصدها. ولا يمكن مساواتها بدول أخرى مدرجة في المرفق 2 ولها حالات مختلفة أو تلك التي تتحمل مسؤولية خاصة فيما يتعلق بالتصديق على المعاهدة، على النحو المعترف به في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2010.

السيد الرئيس، نود الإعراب مجدداً عن تقديرنا لجهودك، ونحن مستعدون للعمل مع أعضاء مؤتمر نزع السلاح بطريقة بناءة وتفاعلية من أجل استئناف العمل الموضوعي للمؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير مصر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لسفير فرنسا.

السيد هوانغ (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): شكراً سيدي الرئيس. أود في البداية تقديم تعازي وفد بلدي إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإلى شعب اليابان لوفاة السيد أمانو. لقد ترك رحيله فراغاً كبيراً.

إن فرنسا تؤيد بيان الاتحاد الأوروبي تماماً، وأود أن أضيف إلى ذلك بعض الملاحظات بصفتي الوطنية. بادئ ذي بدء، أود الترحيب بالأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، السيد لاسينا زيربو، وأشكره على بيانه البليغ، الذي يؤيده وفد بلدي تماماً. وأود أيضاً شكر المتكلمين الآخرين على إسهاماتهم في هذه المناقشة.

وكما تعلمون، تلتزم فرنسا التزاماً كبيراً بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبنظامها للتحقق. وعلى الرغم من إبرام هذه المعاهدة قبل أكثر من 20 عاماً، فإن أهمية هذا الصك لم تتغير إلى يومنا هذا. وتحقيق عالمية المعاهدة في متناول أيدينا، إذ لم تصدق عليها بعد غير ثماني دول.

ويظل التهديد الخطير للسلم والأمن الدوليين الذي يمثله انتشار أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها إلى أهدافها تحدياً كبيراً يجب التصدي له بالعمل المتعدد الأطراف.

ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وإن كانت مجرد آلية مؤقتة، أثبتت بالفعل أهميتها وفعاليتها بكشفها الدقيق عن جميع التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وندعو هذه الدولة إلى التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دون تأخير.

لقد التزمت فرنسا التزاماً راسخاً بهذا الصك منذ اعتماده. وكانت من أوائل الدول التي وقعت عليه في أيلول/سبتمبر 1996، وصدقت عليه في نيسان/أبريل 1998. وتجلى التزامنا بالمعاهدة في اتخاذ إجراءات حازمة وملموسة. ففي عام 1998، فككنا موقعنا للتجارب النووية في المحيط الهادئ بشكل دائم وشفاف. ولا تزال فرنسا، إلى يومنا هذا، الدولة الوحيدة التي اتخذت هذه الخطوة. وخفضنا كذلك ترسانتنا النووية إلى حد كبير، وأوقفنا بشكل دائم إنتاج البلوتونيوم واليورانيوم لأغراض صنع الأسلحة النووية.

وأولويتنا اليوم هي بدء مفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. فهذا الصك ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يكملان بعضهما من حيث أنهما يساعدان على تقييد التطوير النوعي والكمي للترسانات النووية، وهي العملية التي لن يتحقق بدونها هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

لقد أظهرت فرنسا، بفضل إجراءاتها، أنها ملتزمة التزاماً راسخاً بالعمل من أجل نزع السلاح باتباعها نهجاً واقعياً تدريجياً يستند إلى نتائج ملموسة، بغية الوفاء بالالتزامات الواردة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبشكل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، أكثر من أي وقت مضى، خطوة حاسمة في السعي إلى تحقيق هذا الهدف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفير فرنسا على بيانه.

(تكلم بالإنكليزية)

أعطي الكلمة الآن لسفير المملكة المتحدة.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. وأود الإعراب لك عن جزيل الشكر على تنظيم هذه المناقشة هذا الصباح. وأشكر المحاورين بالتأكيد على إسهاماتهم. وإنه لمن دواعي سروري الخاص، كما قال آخرون، أن يكون الدكتور زيربو معنا مرة أخرى اليوم.

فيما تؤيد المملكة المتحدة البيان المقدم من الاتحاد الأوروبي، أود أيضاً التنويه، بصفتي الوطنية، بأعمال اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبالأهمية الحاسمة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية نفسها في تعزيز النظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، الذي توجد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في صميمه.

وتظل المملكة المتحدة مؤيداً قوياً لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية سياسياً ومالياً وتقنياً، وترى أن دخولها حيز النفاذ خطوة أساسية نحو عالم خال من الأسلحة النووية. وكما قال الدكتور زيربو، ينبغي لنا استخدام مؤتمر المادة الرابعة عشرة المقبل في أيلول/سبتمبر لتأكيد دعمنا الجماعي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولتعزيز الدعوة الموجهة إلى جميع الدول التي لم تصدق على المعاهدة، لا سيما الدول المتبقية المدرجة في المرفق 2، للتوقيع على المعاهدة والتصديق عليها.

السيد الرئيس، لقد طلبت الكلمة اليوم لتوجيه انتباه مؤتمر نزع السلاح أساساً إلى تحقيق بشأن تزايد المخاطر النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، أجرته في الآونة الأخيرة اللجنة المختارة المعنية بالعلاقات الدولية التابعة لمجلس اللوردات في برلمان المملكة المتحدة. فقد أُطلق هذا التحقيق في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، وصُمم للنظر في سياسة الحكومة البريطانية وإرشادها قبل انعقاد مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والذكرى السنوية الخمسين لهذه المعاهدة في عام 2020. واستمع أعضاء التحقيق إلى إفادات قدمها وزراء ومسؤولون حكوميون وممثلون من دول أخرى ومن الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. ونُشر تقرير اللجنة في نيسان/أبريل، ونُشر رد الحكومة في 4 تموز/يوليه. وناقش مجلس اللوردات أيضاً التقرير ورد الحكومة في 16 تموز/يوليه. ويمكن الاطلاع على التقارير وردود الحكومة على الموقع الشبكي لمجلس اللوردات.

وعلى الرغم من أن حكومة المملكة المتحدة لا تتفق مع جميع استنتاجات التقرير، فإنها تعتبره إسهاماً مفيداً في النقاش الدائر بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قبل مؤتمر استعراض المعاهدة في العام المقبل. والتقرير مثال ممتاز أيضاً على التدقيق الديمقراطي في سياسة الحكومة في هذا المجال الهام. ويحدد رد الحكومة موقف المملكة المتحدة من العديد من المسائل التي نناقشها هذا الصباح. ويشدد على مركزية المعاهدة وقيمتها الدائمة بوصفها دعامة مركزية للنظام الدولي القائم على القواعد. ولا تزال المعاهدة تتيح إطاراً أساسياً لهدفنا المشترك الرامي إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ومع ذلك، تعتقد المملكة المتحدة أنه من الصعب التنبؤ بتحقيق مزيد من نزع السلاح بقدر كبير في البيئة الأمنية الراهنة. فبعض البلدان تتوسع في ترساناتها النووية، وتتبع مساراً متهوراً يُخل بمعاهدات تحديد الأسلحة ونزع السلاح، فضلاً عن تطويرها نظاماً جديدة لإيصال الأسلحة النووية مما يتسبب في زعزعة الاستقرار.

ولما كان ممثل الاتحاد الروسي الموقر قد أثار هذا الموضوع، فاسمحوا لي بالقول بكل وضوح إن المملكة المتحدة، شأنها شأن جميع حلفائنا في منظمة حلف شمال الأطلسي، ترى أن الاتحاد الروسي هو المسؤول الوحيد عن احتضار معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، لأنه طَوَّر ونشر نظاماً تحظره

المعاهدة. وحديث الاتحاد الروسي عن الامتثال الثابت لمعاهدات تحديد الأسلحة ونزع السلاح خطاب أجوف لا تدعمه الوقائع.

ويجب ألا تفتقر عزمنا للعمل على ردع هذه التهديدات ومواجهة أولئك الذين يسعون إلى تقويض عقود من التقدم. وفي ضوء هذه الخلفية الأمنية المعقدة، يظل الردع النووي المستقل للمملكة المتحدة ضرورياً لأمننا وأمن حلفائنا في منظمة حلف شمال الأطلسي على السواء، طالما تطلبت الحالة الأمنية العالمية ذلك. وحتى في سياق التحديات هذا، فإننا نحرز مع ذلك تقدماً نحو نزع السلاح على نحو يمكن التحقق منه وبناء على معاهدة. ويقتضي جزء من هذا الأمر أن نفهم تحديات التحقق من نزع السلاح النووي ونتغلب عليها، لكي تتمكن جميع الدول من وضع ثققتها في هذه العملية. ورحبت اللجنة بالدور القيادي الذي اضطلعت به المملكة المتحدة في استحداث أدوات وتقنيات للتحقق، إذ عملت على ذلك جنباً إلى جنب مع دول حائزة للأسلحة النووية وغير حائزة لها؛ وأكدت الحكومة في ردها التزامها بمواصلة هذا العمل.

وإذ نتطلع قُدماً إلى مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في العام المقبل، يتضح لنا أن المعاهدة لا تزال وثيقة الصلة وذات أهمية الآن كما كانت في أي وقت مضى. وهذه وجهة نظر مشتركة على نطاق واسع حول العالم. لكننا نعلم أيضاً أنه حتى بالنسبة لمعاهدة ذات أهمية كهذه، يتطلب الأمر الاستمرار في رعايتها لضمان استمرار فعاليتها. ولهذا السبب، نعمل مع شركائنا الدوليين لضمان أن يعزز مؤتمر استعراض المعاهدة مصالحنا المشتركة، ويسعى إلى تحقيق أهدافه. ونسلم بأن التوصل إلى توافق في الآراء في مؤتمر الاستعراض سيشكل تحدياً، لكننا سنسخر كل طاقاتنا لتحقيق نتيجة إيجابية. وأود الترحيب بتفاؤل الدكتور زيربو في هذا الصدد، وهو تفاؤل أرى أن بإمكاننا جميعاً أن نستمد منه إلهامنا.

وضمن استعدادنا من الآن وإلى موعد انعقاد مؤتمر الاستعراض، سنرأس الحوار الذي أنشأته المملكة المتحدة قبل عقد من الزمن بهدف بناء الثقة وتعزيز الشعور بالأمان بين الدول الحائزة للأسلحة النووية المحددة في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونعزم أيضاً الدخول في مناقشات بشأن الشفافية والحد من المخاطر مع جميع الدول الأطراف.

ولا تزال حكومة المملكة المتحدة ملتزمة بنزع السلاح المتعدد الأطراف، وسنواصل العمل بلا كلل في دعمنا للمعاهدة واستكشاف سبل عملية لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير المملكة المتحدة على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لسفير ميانمار.

السيد تون (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. في البداية، أود أن أنضم إلى زملائي الآخرين في الإعراب عن أعماق تعازينا لوفاة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، يوكيا أمانو. ولما كانت هذه المرة الأولى التي أخذ فيها الكلمة في ظل توليك الرئاسة، أود تهنيتك بتولي منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ونحن فخورون بأن أحد السفراء من زملائنا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا يرأس المؤتمر. وأؤكد لك دعم وفد ميانمار وتعاونه معك بشكل كامل طوال فترة ولايتك.

وأود الإعراب عن خالص شكري للجهود الدؤوبة التي بذلها أسلافك أوكرانيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وفنزويلا في السعي إلى ضمان الشروع بسرعة في العمل الموضوعي لمتدانا هذا.

السيد الرئيس، يضطلع المؤتمر، بوصفه المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض، بدور رئيسي في التفاوض بشأن الاتفاقات المتعددة الأطراف في المسائل المتعلقة بنزع السلاح. ويتطلع العالم إلى المؤتمر، بوصفه المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح، ويتوقع منه الكثير. وعشرون عاماً

من الانتظار على أمل حدوث تطور في الأمور في مؤتمر نزع السلاح هو انتظار طال أمده. ولأسباب مختلفة، لا يزال التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع برنامج عمل المؤتمر بعيد المنال.

السيد الرئيس، على الرغم من أن الأولوية الأولى والأولى لمؤتمر نزع السلاح هي اعتماد برنامج عمل له ولاية التفاوض يكون شاملاً ومتوازناً، يرى وفد ميانمار أن المناقشات الموضوعية بشأن جميع البنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر تعطينا مستوى أفضل من الفهم لأولويات كل منا وشواغله الأمنية. ومن شأن هذه المناقشات أيضاً أن تفضي إلى أرضية مشتركة لبرنامج عمل المؤتمر، وتعيد المؤتمر إلى نشاطه في السنوات المقبلة. لقد دأبت ميانمار، في ظل هذه الخلفية، على الترحيب بكل الجهود التي بذلها وفد بلدك والرئاسات المتعاقبة، وتأييدها باعتبارها خطوة هامة في الاتجاه الصحيح.

السيد الرئيس، أود أن أشكرك ووفد بلدك على مشروع برنامج العمل، وعلى الجهود المبذولة لدفع عمل المؤتمر إلى الأمام. وأود الإعراب عن تقديري العميق لك على الطريقة التي تدير بها المشاورات مع الدول الأعضاء بغية الاستماع إلى آرائها واقتراحاتها.

السيد الرئيس، يشكل نزع السلاح النووي هدفاً أساسياً من أهداف الأمم المتحدة منذ اعتماد أول قرار للجمعية العامة.

وبهذا، أود الإعراب عن تقديرنا للرئيس على تنظيم المناقشة بشأن نزع السلاح النووي. وأود أن أشكر المحاورين، السفير عزيز والسيد روبرت مولر، على كلمتيهما وأفكارهما القيمة.

وكما ذكر وفد بلدي بوضوح في مناسبات عديدة، أود أن أؤكد من جديد أن نزع السلاح النووي هو أولويتنا القصوى بالنسبة للخطة العملية لنزع السلاح برمتها. وهذا أيضاً موقف مجموعة الـ 21 غير القابل للجدل. وتولي ميانمار أهمية قصوى لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.

وفي الوقت نفسه وبنفس القدر، فإننا نلتزم بمسائل هامة أخرى، مثل معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وضمانات الأمن السلبية.

السيد الرئيس، إن هدفنا جميعاً هو إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ونرى أن من شأن مرونة الدول الحائزة للأسلحة النووية والنهج البناءة لجميع الدول الأخرى الحفاظ على السلم والأمن العالميين والإسهام فيهما. ولما كان السلم والأمن العالميان يواجهان تحديات خطيرة جراء تهديدات مختلفة، فإن الحفاظ على علاقات سليمة فيما بين البلدان الرئيسية، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، له أهمية قصوى في تسوية المشاكل الاستراتيجية العالمية.

وعلى الرغم من النداءات المتزايدة التي وجهها المجتمع الدولي من أجل نزع السلاح النووي، لا يزال تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية هدفاً بعيد المنال. وتدعو الحاجة إلى اتخاذ إجراءات جريئة وسريعة، لا سيما من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، لتحقيق هذا الهدف.

وتعتقد ميانمار اعتقاداً راسخاً أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال حجر الزاوية في عملية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ومؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار الذي سيعقد العام المقبل سيُتيح لنا فرصة أخرى لمناقشة هذه المسألة.

وتضطلع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بدور حاسم في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ونحث الدول المدرجة في المرفق 2 من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي لم تصدق على المعاهدة بعد على إظهار التزام سياسي متجدد لتحقيق دخول هذه المعاهدة الهامة حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

وأغتنم هذه الفرصة للإعراب عن شكري للأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الدكتور لاسينا زيربو، على الإحاطة التي قدمها إلى هذا المؤتمر بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وعمل منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونهني زمبابوي على انضمامها لتصبح الدولة الـ 168 التي تصدق على المعاهدة.

السيد الرئيس، إذ تضع ميانمار في اعتبارها هدفنا الرئيسي لإنشاء عالم خال من الأسلحة النووية، فإنها ستقوم من جديد، إلى جانب الدول الأعضاء التي تشاطرها التفكير نفسه، بتقديم القرار السنوي بشأن نزع السلاح النووي خلال الدورة الرابعة والسبعين المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة. ونتطلع إلى تلقي الدعم من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

السيد الرئيس، أود اختتام بياني بالتأكيد على أن العودة إلى العمل الموضوعي في المؤتمر تتوقف بوضوح على الإرادة السياسية الحقيقية للدول الأعضاء وعلى مرونتها. وعلينا جميعاً أن نأخذ الأمور على محمل الجد إن أردنا أن ندفع العمل الموضوعي للمؤتمر في اتجاه إيجابي. وتقع مسؤولية فشل المؤتمر أو نجاحه على عاتق جميع أعضاء المؤتمر. فالعالم يراقبنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير ميانمار على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الآن الكلمة لممثل باكستان.

السيد جادون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. أود أن أبدأ بالإعراب عن تعازينا القلبية للوفاة الحزينة لدبلوماسي ياباني بارع جداً وصاحب مبادئ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد يوكيا أمانو.

ونشكرك، سيدي الرئيس، على تنظيم هذا الاجتماع بشأن مسألة تُعتبر علة وجود مؤتمر نزع السلاح أصلاً، وهي أولى أولويات أغلبية أعضائه. كما يشكر وفد بلدي المحاورين الموقرين على ملاحظاتهم الوجيهة وإسهاماتهم القيمة. ونود بصفة خاصة تقديم شكرنا إلى الأمين التنفيذي الموقر للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الدكتور لاسينا زيربو، على حضوره معنا وعلى ملاحظاته. ونلاحظ خطابه الذي يبعث على التفاؤل.

وبالنظر إلى وجوده بيننا في المؤتمر اليوم، أود أن أبدأ ببعض الملاحظات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. لقد شاركت باكستان على نحو نشيط وبناء في مفاوضات المعاهدة، التي عُقدت في هذه القاعة بالذات، وصوتنا لصالح اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة المعاهدة في وقت لاحق في عام 1996. ونصوت منذ ذلك الحين لصالح القرار السنوي للمعاهدة في اللجنة الأولى وفي الجمعية العامة. وكما أشار الدكتور زيربو، فإن باكستان أيضاً دولة مراقبة معتمدة في اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتحضر اجتماعات اللجنة بانتظام.

وتلتزم باكستان بوقف اختياري للتجارب النووية من جانب واحد. وعلى نحو ما لاحظنا في مناسبات عديدة، لم تكن باكستان أول الدول التي أجرت تجارب في جنوب آسيا ولن تكون أول من يستأنفها. وقرارنا بالتوقيع على المعاهدة سيسترد بما يخصنا من الديناميات الأمنية الإقليمية. ونعتقد أن الجهود الإقليمية والعالمية تكمل بعضها البعض وينبغي أن تستمر بالتوازي. وفي سياق منطقتنا، اقترحت باكستان على الهند ترتيباً ثنائياً بشأن حظر التجارب النووية. ومن شأن ذلك أن يقطع شوطاً طويلاً نحو تعزيز القاعدة العالمية المناهضة للتجارب النووية، وأن يعزز الاستقرار الإقليمي أيضاً.

إن المناقشة التي جرت بين مجموعة موردي المواد النووية بشأن معايير العضوية للدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تتيح للحكومات المشاركة في المجموعة فرصة أخرى لتعزيز قاعدة مناهضة التجارب.

السيد الرئيس، أود الانتقال إلى موضوع مناقشة اليوم. لقد أنشأ أول قرار اتخذته الجمعية العامة في عام 1946 لجنة كُلفت بتقديم مقترحات بشأن "إزالة الأسلحة الذرية وسائر الأسلحة الرئيسية القابلة للتكيف لأغراض الدمار الشامل من الترسانات الوطنية".

وفي عام 1978، اعترفت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة التي كُرسَتْ لنزع السلاح بأن نزع السلاح النووي هو أولى الأولويات. وقد حددت الوثيقة الختامية لتلك الدورة نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة هدفاً نهائياً، وسلمت بأن إزالة الأسلحة النووية وفق إطار زمني محدد هو الهدف المباشر. وأتفق بتوافق الآراء في الدورة الاستثنائية الأولى على أنه ينبغي في سياق اعتماد تدابير نزع السلاح أن يراعى حق كل دولة في الأمن، وأن يكون الهدف في كل مرحلة من مراحل عملية نزع السلاح هو تحقيق الأمن غير المنقوص لجميع الدول بأدنى مستوى ممكن من التسلح والقوات العسكرية.

ومع ذلك، تأكل توافق الآراء الدولي بشأن نزع السلاح النووي تدريجياً مع مرور الوقت. ويجري تجاهل الهدف الرئيسي لعملية نزع السلاح وهو تحقيق الأمن المتكافئ وغير المنقوص لجميع الدول. فهناك دول قليلة بعينها تصر على هدف إدامة الوضع القائم غير المتكافئ، خدمة لاستمرار مزاياها الاستراتيجية. وهي تواصل تحويل الانتباه من عدم الوفاء بالتزاماتها وتعهدها بشأن نزع السلاح النووي إلى التوصل لتدابير إضافية لعدم الانتشار الأفقي فقط خدمة لمصالحها الذاتية.

وتستمر هذه الدول في تقويض نظام عدم الانتشار بممارسة معايير مزدوجة، وتطبيق القواعد والمعايير المعمول بها بطريقة تمييزية، بما يتناسب وأهدافها السياسية، وهو ما يضر بالاستقرار الاستراتيجي الإقليمي والعالمي، ويقوض التقدم في المؤتمر.

السيد الرئيس، توجد على الطرف الآخر من هذا الطيف مبادرة أحدثت تسعى إلى التقليل من أهمية شواغل الأمن القومي. وبتسليطها الضوء على الضرورات الإنسانية والأخلاقية، تتجاهل الاعتبارات الاستراتيجية الحيوية التي يقوم عليها نزع السلاح النووي. وبينما ننفتح تماماً مشاعر الإحباط وخيبة الأمل التي تدفع هذه المبادرات وتنعاطف مع أصحابها، يشير الواقع إلى أن نزع السلاح النووي، شئنا أم أبينا، لا يمكن أن يُحرز تقدماً دون معالجة الشواغل الأمنية للدول التي تعتمد على الأسلحة النووية.

السيد الرئيس، لا تزال باكستان ملتزمة بهدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. ونحن نعتقد أن نزع السلاح النووي لا يمكن تحقيقه إلا كمشروع تعاوني عالمي متفق عليه، من خلال عملية قائمة على توافق الآراء تضم جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما يفرضي إلى تحقيق الأمن المتكافئ غير المنقوص، إن لم يكن المتزايد، لجميع الدول. ويجب أن يكون الهدف النهائي هو الإزالة التامة للأسلحة النووية في إطار نظام للأمن الجماعي أكثر قوة. ونحن بحاجة إلى تُهَجُّج توحيدنا في مسعانا المشترك نحو عالم خال من الأسلحة النووية، وليس إلى تُهَجُّج تنشئ انقسامات إضافية.

وسيتعين علينا إدراك ومعالجة الدوافع الرئيسية التي تحفز دولاً مثل باكستان على حيازة الأسلحة النووية. وتتضمن هذه الدوافع ما يلي: (1) التهديدات التي تمثلها القوات العسكرية الأكبر حجماً، من حيث أسلحتها النووية والتقليدية على السواء؛ (2) وجود منازعات مع دول أقوى، وعدم تنفيذ الأمم المتحدة لقراراتها الرامية إلى تسوية هذه المنازعات؛ (3) إخفاق نظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة في ردع العدوان والتهديدات العسكرية؛ (4) التمييز في تطبيق القواعد والمعايير الدولية. وتختلف هذه الدوافع المشروعة عن دوافع الدول التي تحتفظ بأسلحة نووية لبسط هيبتها، إما للحفاظ على مركزها كقوة عالمية أو لتحقيق هذه الغاية.

السيد الرئيس، تلاحظ باكستان مبادرة "تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي" التي أطلقتها الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة. لقد شاركنا في الجلسة العامة للفريق العامل المعني بتهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي في وقت سابق من هذا الشهر، وتبادلنا وجهات النظر التي جرى تناولها أيضاً باستفاضة خلال اجتماع المؤتمر المعقود في 26 آذار/مارس. ولا يمكن فصل التقدم في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح عن الشواغل الأمنية التي تجبر الدول على اللجوء إلى الردع النووي للدفاع عن نفسها. ونتيجة لذلك، فإن الحوار بشأن تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي ومعالجة المسائل الأساسية التي تعوق هذا الهدف هو في واقع الأمر حواراً أساسياً، ونحن نرحب به. ولا نرى في ذلك شرطاً مسبقاً أو شرطاً لازماً لإحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي في المؤتمر، وإنما جزءاً من هذه العملية لا مفر منه. وللمضي قدماً في مبادرة تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي، من المهم كفالة عملية شاملة وشفافة تُراعى فيها بالكامل آراء جميع الجهات صاحبة المصلحة، إلى جانب جميع العوامل ذات الصلة، على أساس توافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر مندوب باكستان على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لمندوب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد جو يونغ - تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. يعرب وفد بلدي عن امتنانه لك لتنظيمك سلسلة من المناقشات المواضيعية التي تسهم في تبادل وجهات نظرنا بشأن مواضيع بعينها. ومع ذلك، ينبغي ألا يستخدم بعض المتكلمين مناقشتنا لذكر بلدان باسمها تحديداً وتوجيه أصابع الاتهام إليها تبريراً لحججهم.

لقد سمعنا العديد من الإشارات إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في بيانات الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وممثل الاتحاد الأوروبي، ومندوبين آخرين فيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، في محاولة منهم لتصوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أنها العقبة الرئيسية أمام دخول المعاهدة حيز النفاذ، على الرغم من وجود دول أخرى خارج المعاهدة. ومن غير المستغرب أنه كلما طُرح موضوع نزع السلاح النووي للنقاش في هذه القاعة، يتسلى بعض المتكلمين بإثارة مسألة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو شبه الجزيرة الكورية، ويتجاهلون في الوقت نفسه مسائل حاسمة أخرى تتصل بنزع السلاح النووي على الصعيد العالمي. فلربما يرى هؤلاء أن الأسلوب الأنيق لخطابهم لن يحظى بكامل التقدير ما لم يتضمن جملة عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ويرفض وفد بلدي بشدة هذه البيانات الرامية إلى الضغط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للانضمام إلى المعاهدة. فالانضمام إلى أي معاهدة دولية يعتمد على الحقوق السيادية لفرادى الدول، لأن لكل بلد أولوياته الوطنية واحتياجاته الأمنية.

السيد الرئيس، إن موقف حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وعزمها الثابتين يكمنان في بناء نظام للسلام الثابت والدائم، والمضي نحو نزع تام للأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية، كما لوحظ ذلك بوضوح في البيان الذي وقعته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة بشكل مشترك في حزيران/يونيه من العام الماضي. وقد أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنها لن تجرب بعد ذلك الأسلحة النووية أو تستخدمها أو تنتشرها. وبناء على ذلك، اتخذت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تدابير عملية متنوعة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر مندوب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لسفير الصين.

السيد لي سونغ (الصين) (تكلم بالصينية): السيد الرئيس، يرحب الوفد الصيني بقيام الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية للأمانة التقنية المؤقتة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، السيد زيربو، بالقاء كلمة في مؤتمر نزع السلاح. فمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هي معاهدة دولية تمثل علامة بارزة في مجال تحديد الأسلحة أنجزها مؤتمر نزع السلاح، وهي ذات أهمية لا غنى عنها لتعزيز عملية نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية. لقد شهدت بدء المفاوضات بشأن المعاهدة في قاعة الاجتماعات هذه، وكنت مشاركاً في تلك المفاوضات. ويزداد شعوري بأن الحالة الراهنة لاستراتيجية الأمن الدولي تزداد تعقيداً، حيث يواجه الاستقرار الاستراتيجي العالمي تحديات، وتتخذ البلدان المعنية مواقف سلبية من المعاهدة. وفي ظل هذه الظروف، ينبغي تعزيز الدور الهام للمعاهدة وليس إضعافه.

والصين، بوصفها من أوائل الموقعين على المعاهدة، تؤيد مقاصدها وأهدافها بقوة، وتشارك بنشاط في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز دخولها حيز النفاذ، وتدعم بقوة أيضاً عمل اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. والصين على استعداد كذلك للعمل مع جميع الأطراف لمواصلة الجهود الرامية إلى التشجيع على دخول المعاهدة حيز النفاذ في وقت مبكر، ومواصلة الإسهام في العملية التحضيرية لتنفيذها.

وأود أيضاً، بالنيابة عن الوفد الصيني، اغتنام هذه الفرصة للإعراب عن تعازينا الخالصة في وفاة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يوكيا أمانو، وتقديم خالص التعازي إلى أسرته. فالجهود الهامة التي بذلها المدير العام أمانو لتعزيز تطوير الاستخدام السلمي للطاقة النووية في العالم، ومنع انتشار الأسلحة النووية، وتعزيز التعاون بين الصين والوكالة الدولية للطاقة الذرية، سيتذكرها أصدقاؤه وزملاؤه الصينيون.

السيد الرئيس، أود اليوم اغتنام هذه الفرصة لأعرض على الجميع الكتاب الأبيض الجديد بشأن الدفاع الوطني الذي أصدرته الحكومة الصينية الأسبوع الماضي. وهذا هو الكتاب الأبيض العاشر عن الدفاع الذي تصدره الحكومة الصينية. وهو أيضاً أول كتاب أبيض شامل عن الدفاع تصدره الصين منذ تولي شي جينينغ منصبه في عام 2013 رئيساً لجمهورية الصين الشعبية ورئيساً للجنة العسكرية الحكومية.

ويحدد الكتاب الأبيض الجديد آراء الحكومة الصينية والمؤسسة العسكرية الصينية بشأن الحالة الأمنية الدولية الراهنة. ويتيح للمرة الأولى مقدمة شاملة عن الإصلاحات المؤسسية والهيكلية العميقة والواسعة النطاق التي تضطلع بها المؤسسة العسكرية الصينية لتلبية احتياجات التنمية الحالية، ويقدم عرضاً موثقاً ومنهجياً وشاملاً عن سياسة الصين الدفاعية في مجال الدفاع الوطني في العصر الجديد.

ويشير الكتاب الأبيض إلى أنه مع تطور العولمة الاقتصادية، ومجتمع المعلومات، والتنوع الثقافي في عالم تتزايد أقطابه، تبقى اتجاهات السلام والتنمية والتعاون المربح للجميع هي اتجاهات العصر التي لا رجعة فيها. وبالنسبة للمجتمع الدولي، أصبح السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية طموحاً عالمياً، حيث تتجاوز قوى السلام فيه كثيراً نمو عوامل الحرب. وفي الوقت نفسه، تتزايد المسائل المرتبطة بالأمنين الإقليمي والعالمي، وتبرز عوامل عدم الاستقرار والشكوك بشأن الأمن الدولي أكثر فأكثر، ويتعرض نظام الأمن الدولي وضوابطه للهجوم، ويصبح منع انتشار أسلحة الدمار الشامل أكثر تعقيداً، وتواجه الآلية الدولية لعدم الانتشار تحديات جديدة. وقد استمرت الصين، بوصفها ثاني أكبر اقتصاد في العالم، في الالتزام بسياسة دفاعية في مجال الدفاع الوطني لمواجهة هذه الحالة الدولية المعقدة والخطيرة.

ووفقاً للكتاب الأبيض، وبالنظر إلى طبيعة الصين كدولة اشتراكية، وإلى قرارها الاستراتيجي باتباع طريق التنمية السلمية، واستناداً إلى سياستها الخارجية المستقلة والسيادية التي تنجح إلى السلام، وتقاليدها الثقافية المتمثلة في اعتبار السلام هدفاً ثميناً، عقدت الصين العزم على أن تنتهج بثبات سياسة دفاعية في مجال الدفاع الوطني. والسمة المميزة للدفاع الوطني الصيني في العهد الجديد هي رفض السعي إلى الهيمنة أو التوسع أو إنشاء مناطق للنفوذ. ومن خلال إعلان السياسة هذا، يكشف الكتاب الأبيض بعمق أن الصين لن تتبع أبداً النهج القديم المتمثل في السعي إلى الهيمنة بوصفها أصل القوة الوطنية. وبغض النظر عن كيفية تطورها في المستقبل، لن تهدد الصين أحداً أبداً، ولن تسعى إلى إنشاء مناطق نفوذ.

ويشير الكتاب الأبيض إلى أن جمهورية الصين الشعبية، منذ إنشائها قبل 70 عاماً، لم تبدأ قط أي حرب أو نزاع، وسعت جاهدة باستمرار إلى تعزيز السلام العالمي، وبادرت إلى تخفيض قواتها العسكرية بأكثر من أربعة ملايين؛ وهذه الحقيقة تنبع على وجه التحديد من هذه السياسة الدفاعية في مجال الدفاع الوطني. والصين تدعو منذ وقت طويل إلى إقامة الشراكات عوض التحالفات، ولا تنضم إلى أي مجموعات عسكرية، وتقف ضد العدوان والتوسع، وتعارض اللجوء عرضاً إلى استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها. ولا تهيئ الصين الظروف المواتية لتنميتها بالعمل على صون السلام العالمي فحسب، بل تعزز أيضاً السلام العالمي عن طريق تنميتها هي. وتأمل الصين مخلصاً في أن تختار جميع البلدان طريق التنمية السلمية، وأن تعمل معاً على منع النزاعات والحروب.

وفي الفرع المتعلق بالسياسة النووية الصينية، يشير الكتاب الأبيض على وجه الخصوص إلى أن الصين تتبع استراتيجية نووية للدفاع عن النفس، هدفها ضمان الأمن الاستراتيجي الوطني عن طريق ردع البلدان الأخرى عن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الصين. وقد التزمت الصين دائماً بسياسة نووية تقوم على عدم المبادأة باستخدام الأسلحة النووية في أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف، مع التخلي غير المشروط عن استخدامها أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والمناطق الخالية من الأسلحة النووية، والدعوة إلى الحظر التام والنهائي والتدمير الشامل للأسلحة النووية.

ويؤكد الكتاب الأبيض أن الصين لن تشارك في سباق تسلح نووي مع أي بلد، وستحافظ دائماً على قوتها النووية في حدها الأدنى الذي يقتضيه أمنها القومي. ويشير الكتاب أيضاً إلى أن بناء وتطوير الدفاع الوطني الصيني كانا دائماً موجّهين ليتناسبا مع مركزها الدولي ومع تعزيز مصالحها الأمنية الوطنية. وتتبع المؤسسة العسكرية الصينية مفهوم الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام، وتتمسك بمفهوم العدالة والمصالح الحقة، وهي ملتزمة بالوفاء بمسؤولياتها الدولية. وترفع المؤسسة العسكرية الصينية دائماً راية التعاون المتبادل المفيد، وتشارك بنشاط في عمليات حفظ السلام الدولية، وأعمال الحراسة البحرية، وعمليات الإنقاذ الإنساني، وعمليات أخرى، وتعزز التعاون الدولي في مجال تحديد الأسلحة وعدم الانتشار، وتشارك بطريقة بناءة في إيجاد حلول سياسية للقضايا الساخنة، وتحافظ مع الآخرين على أمن القنوات الدولية، وتتعاون من أجل التصدي للتحديات العالمية مثل الإرهاب والأمن السيبراني والكوارث الطبيعية الكبرى، وتساهم بنشاط في بناء مصير مشترك للبشرية.

بيد أنه لا يمكن تجاهل البيئة الأمنية التي تجد الصين نفسها فيها. فالصين هي البلد الرئيسي الوحيد في العالم الذي لم يُتم بعد توحيد كامل أراضيها، إضافة إلى أنها أحد البلدان التي تحيط بأطرافها ببيئات أمنية من أكثر البيئات تعقيداً في العالم. وتواجه المؤسسة العسكرية الصينية تحديات خطيرة لحماية السيادة الوطنية للصين وسلامتها الإقليمية وحقوقها البحرية. ولا يزال التحديث العسكري الصيني متخلفاً عن الركب مقارنة بما هو مطلوب لضمان أمنها الوطني واحتياجاتها الوطنية، وهو

تحديث لا يزال عند مستوى أدنى بكثير مقارنة بأكثر المؤسسات العسكرية تقدماً في العالم. ولهذا السبب، تعمل الصين بشكل شامل على تعزيز تحديث قواتها الدفاعية وقواتها المسلحة الوطنية، وتعميق إصلاحات الدفاع الوطني والقوات المسلحة بشكل شامل، وبذل كل الجهود الممكنة لحل العقبات المؤسسية، والتناقضات الهيكلية وقضايا السياسة العامة. ويعرض هذا الكتاب الأبيض الجديد مقدمة واسعة النطاق عن تدابير وإنجازات تتعلق بإصلاح المؤسسة العسكرية الصينية، إلى جانب كشف شامل ومفصل، لأول مرة، عن النظام الجديد للقيادة العسكرية الصينية لما بعد الإصلاح، وفئات قواتها العسكرية ومكوناتها، ونظم سياستها العسكرية.

ويركز جزء خاص من الكتاب الأبيض على الإنفاق على الدفاع الوطني، بما في ذلك على المستوى العام لهذا الإنفاق ونطاقه ومكوناته، مقارنة بالبلدان التي لها إنفاق دفاعي هو الأعلى في العالم، قياساً على نسبته المئوية من إجمالي ناتجها المحلي، ومن الإنفاق المالي الحكومي، ونصيب الفرد من الإنفاق المخصص للدفاع الوطني. وتعكس البيانات من عام 2012 إلى عام 2017 المستوى المنخفض نسبياً للإنفاق الدفاعي الصيني، سواء من حيث النسب المئوية لإجمالي الناتج المحلي والإنفاق المالي الحكومي، أو من حيث نصيب الفرد من الإنفاق الدفاعي ونصيب الفرد العسكري من هذا الإنفاق، والعديد من هذه الفئات هي الأدنى بين القوى النووية الخمس.

ويشدد الكتاب الأبيض على أن الإنفاق الدفاعي الصيني مفتوح وشفاف، وأن نفقاته معقولة ومعتدلة. فقد دأبت الصين على التحفظ في تطوير تسليحها. وعلى الرغم من أن إنفاقها الدفاعي يحتل المرتبة الثانية في العالم، فإن هذا المستوى من الإنفاق تحدده احتياجات الدفاع الوطني الصيني، وحجم الاقتصاد الصيني، والطبيعة الدفاعية لسياسة دفاعها الوطني. وفيما يتعلق بالنفقات الإجمالية، بلغ الإنفاق الدفاعي الصيني في عام 2017 أقل من ربع الإنفاق في البلدان الأعلى إنفاقاً. ولا تزال هناك فجوة واسعة بين الإنفاق الدفاعي الصيني ومتطلبات صون سيادتها الوطنية وحقوقها ومصالحها الأمنية من أجل الوفاء بمسؤولياتها والتزاماتها كقوة رئيسية، وضمان عمليات بنائها وتنميتها. وتمشياً مع مستوى التنمية الاقتصادية الوطنية، سيحافظ الإنفاق الدفاعي الصيني على نمو معتدل ومستقر.

ونشر الكتاب الأبيض الجديد يمثل أحدث الجهود والتدابير الرئيسية التي تتخذها الصين في مجال شفافية دفاعها الوطني، مما يدل بصورة وافية على أن التركيز في بناء وتطوير الدفاع الوطني الصيني يظل دائماً منصباً على تلبية احتياجاتها الأمنية المشروعة وزيادة القوات من أجل السلام العالمي. فالصين التي يسودها السلام والرخاء والاستقرار تتيح فرصاً وفوائد للعالم. وستظل المؤسسة العسكرية الصينية قوة صامدة من أجل السلام العالمي، والاستقرار، وبناء مجتمع له مستقبل مشترك لجميع البشرية.

وقد نُشر الكتاب الأبيض باللغتين الصينية والإنكليزية. وندعو الزملاء المهتمين إلى الاطلاع عليه على الموقع الشبكي لوزارة الدفاع الصينية، والموقع الشبكي للبعثة الدائمة للصين في جنيف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الصين على بيانه. وأعطي الكلمة الآن إلى مندوب إندونيسيا.

السيد بيكتيكوسوما (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. اسمحوا لي في البداية أن أنضم إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن تعاطف وفد بلدي وتعازيه القلبية لوفاة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد يوكيا أمانو. وبود وفد بلدي أيضاً أن يشكر على تنظيم هذه المناقشة المواضيعية؛ وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بالأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الدكتور لاسينا زيربو، وتقديم شكري إليه على الإحاطة الشاملة بشأن التطورات الأخيرة في المنظمة. وأود أيضاً التنويه بالعضوين الآخرين في

حلقة النقاش، السيد أليار لبي عبد العزيز، السفير والممثل الدائم لسري لانكا، والسيد روبرت مولر، نائب الممثل الدائم للنمسا.

السيد الرئيس، مراعاة لضيق الوقت والتزامات الوفود خارج هذه القاعة، يُقدم وفد بلدي ببيان الكتابي إليك وإلى وفد بلدك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر مندوب إندونيسيا على تعاونه وأُعطي الكلمة الآن لمندوب المكسيك.

السيد مارتينيس رويس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. أود أن أبدأ بالإعراب عن أسفي لوفاة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السفير يوكيا أمانو، وتقديم تعازي وفد بلدي إلى أسرته، وإلى جميع زملائه في الوكالة، وإلى حكومة اليابان وشعبها.

السيد الرئيس، إننا نقدر الخطوة المتخذة لدفع جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح قُدماً، دون إغفال إصرارنا على ضرورة إحراز تقدم أيضاً في النهوض بولايته التفاوضية. وعلى غرار الوفد الإندونيسي، سنقدم بياناً كتابياً كاملاً عن المناقشة المواضيعية التي تجري اليوم بشأن وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي. ومع ذلك، أود اغتنام هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للمساهمات القيمة التي قدمها جميع المحاورين في هذه الجلسة، لا سيما الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، السيد لاسينا زيربو، لتذكيرنا بأن إبرام المعاهدة كان أساسياً لتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، وبأن المعاهدة بمثابة مثال على الصكوك الهامة التي يستطيع مؤتمر نزع السلاح صياغتها.

وتدين المكسيك بشدة التجارب النووية من قبل جميع الجهات الفاعلة وفي جميع الظروف، وتكرر الإعراب عن ضرورة امتناع جميع الدول عن إجراء تجارب نووية، بما في ذلك التجارب التفجيرية والتجارب غير التفجيرية ذات الصلة، لأن هذه التجارب تتعارض وروح معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونود التنويه بالعمل التقني الذي تضطلع به اللجنة التحضيرية في تشغيل نظام الرصد الدولي الخاص بمركز البيانات الدولي وتيسير عمليات التفتيش الموقعي. فمثابة هذه اللجنة ومهنتها خلال فترة التطبيق المؤقت التي تسبق بدء النفاذ أمران حيويان لإظهار حياد النظام وقوته ومصداقيته. وتبين جميع هذه الأمور عدم وجود مبرر لتأخير دخول المعاهدة حيز النفاذ.

وعلى غرار وفد أستراليا، نود في الختام الإشارة إلى أننا نشارك في تقديم القرار السنوي للجمعية العامة بشأن المعاهدة، ونذكر جميع الوفود بأنها ستكون قادرة على تأييد القرار في الدورة المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر مندوب المكسيك على بيانه وأُعطي الكلمة الآن لسفير الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. أولاً، اسمحوا لي بالإعراب عن خالص التعازي لأسرة وأصدقاء وزملاء المدير العام الراحل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، يوكيا أمانو. فقد كان لي شرف وامتياز العمل معه عن كثب خلال فترة عملي نائباً لرئيس بعثة بلدي في فيينا. وسوف تُفتقد قيادته إلى حد كبير. وأود أيضاً أن أرحب بصديقي العزيز الدكتور لاسينا زيربو هنا وأشكره على حضوره معنا لمخاطبة الاجتماع.

لم تكن نيتي استغراق وقت طويل في الحديث، لكنني أرى أن عليّ الرد على هذا النوع من الدعاية الماكرة الشبيهة بالدعاية السوفياتية التي تنهاها زميلنا الروسي في وقت سابق من الجلسة. علينا

أن نتذكر أننا نتحدث هنا عن روسيا؛ فهذا البلد الذي خالف التزاماته بموجب مذكرة بودابست انتهك معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. لقد شاركت الولايات المتحدة في أكثر من 35 اجتماعاً مع الروس على مختلف المستويات لمحاولة حل هذه المسألة، لكننا لم نتمكن من ذلك. وقد كانت منظمة حلف شمال الأطلسي واضحة جداً في حديثها صراحة عن الجهة المسؤولة عن انتهاك معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى.

وتتضمن الإجراءات التي اتخذتها روسيا غزوها وضمها غير المشروعين لشبه جزيرة القرم، وإعادة رسمها للحدود في أوروبا بالقوة، وهجماتها الإلكترونية، وجهودها الرامية إلى تسليح الفضاء الخارجي. والأهم بالنسبة للكثيرين منا هنا هو خطاب الرئيس بوتين في 1 آذار/مارس 2018، الذي أوجز فيه عدداً من النظم التي تثير قلقاً متزايداً لدى عدد من البلدان في هذه القاعة. وكشف النقاب عن بعض الأنواع الجديدة لما سنسميه أسلحة هجومية استراتيجية، على الرغم من أنه كان من الصعب علينا جداً، في محادثتنا في اللجنة الاستشارية الثنائية، أن نتلقى من روسيا تفسيراً لمعاييرها لتحديد ماهية السلاح الهجومي الاستراتيجي. وإنني أشير إلى هذا الأمر فقط لأن زميلنا الروسي بدأ في الحديث بالتفصيل عن محادثات أجريتها في اللجنة الاستشارية على الرغم من اتفاقنا على سريتها، وقد بات واضحاً أن روسيا لا تلتزم به.

لقد أثار زميلنا الروسي أسئلة بشأن الموقف الاختياري الذي فرضته أمريكا على تجارها النووية، وقد أوضحنا بدون مواربة أننا سنلتزم بوقفنا الاختياري للتجارب النووية. ومرة أخرى، ندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إعلان وقف اختياري لتجارب التفجير النووي والاستمرار في ذلك. وقد كنا واضحين جداً في هذا الصدد. وفي الختام، اسمحوا لي أن أقول، دون أخذ الكثير من الوقت - وأنا أقول هذا لزميلنا الروسي بكل جدية: الدعاية الروسية المملة غير فعالة؛ فهي تعكس جهوداً يائسة لتحويل التركيز بعيداً عن التهديد البالغ الذي يمثله حشد بلده لأسلحة نووية استراتيجية وغير استراتيجية. وهذا الأمر، أيها الزملاء، كان جارياً طوال أكثر من عشر سنوات تقريباً. إن استعراضنا للوضع النووي رُء واضح جداً على تعزيز روسيا لقواتها الاستراتيجية وغير الاستراتيجية، وكذلك على قيام بلدان أخرى في وضع تنافس استراتيجي مع الولايات المتحدة بتعزيز قواتها.

فلو كانت روسيا جادة في تحديد الأسلحة مع الولايات المتحدة بقدر ما هي جادة في نشر ما تعتقده تصريحات ذكية تلقي باللوم على الولايات المتحدة عن كل شيء سيء يحدث في العالم، بما في ذلك، للأسف، التساقط المحتمل لثلوج شديدة الكثافة في سيبيريا، لربما كان من الممكن لنا إحراز تقدم. وبهذا أنهي تعليقي عند هذه النقطة سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الولايات المتحدة الأمريكية على بيانه. الساعة الآن 13/05، وعلينا إنهاء جلسة هذا الصباح. ولا توجد خطط لعقد جلسة أخرى بعد ظهر اليوم. ولا يزال على قائمة المتكلمين كل من بيلاروس، والهند، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وأوكرانيا، واليابان، وألمانيا، والآن جمهورية إيران الإسلامية. وأود أن أقترح استخدام قائمة المتكلمين هذه في الجزء الأول من جلستنا العامة بعد ظهر غد. لم يعد لدينا الآن ما يكفي من الوقت. وإذا كان هذا هو توافق الآراء لمؤتمر نزع السلاح، فإنني سأخذ بذلك.

حضرات المندوبين الموقرين، قبل رفع الجلسة العامة لهذا الصباح، أود الإعراب عن تقديرنا الكبير، بالنيابة عن المؤتمر، للدكتور لاسينا زيربو، وكذلك للسفير عزيز والسيد مولر، على إسهاماتهم الغنية والبلغة في المناقشة المواضيعية التي جرت اليوم. ونتمنى لك، دكتور زيربو، كل التوفيق في مساعيك، بما فيها جهودك الدؤوبة لدعم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومرة أخرى، أود أن أشكرك جزيل الشكر على إسهامك في مناقشات هذا اليوم. ورفعت الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة 13/10.